جمهورية العراق
Republic of Iraq
مجلس مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
Anti-Money Launderingand Terrorist Financing Council

التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب

National Money Laundering and Terrorism Financing **Risk Assessment**

الملخص التنفيذي

يُعنى هذا التقرير بعملية التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في جمهورية العراق، بهدف تحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، وفهمها وتوجيه الموارد من اجل خفضها على نحو فعّال بناء على نتائج التقييم، والتزاماً في تنفيذ متطلبات التوصية الأولى من توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) الخاصة بمطالبة الدول الأعضاء بتحديد المخاطر وفهمها وتقييمها ، ولإدراك جمهورية العراق بأهمية الموضوع لكونه مطلباً وطنياً ولأجل تلبية متطلبات تلك التوصية التي تُعّد بمثابة ضرورة ملحة وتفرض على الدول ان تتخذ الإجراءات اللازمة بما في ذلك تحديد سلطة وآلية تنسيق الإجراءات اللازمة لإنجاز عملية التقييم فقد انجزت جمهورية العراق تقييمها الاول لمخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب.

إذ تم البدء بمشروع التقييم أعلاه خلال عام 2019 وحسب ما نصت عليهِ احكام المادة (7/ سادساً) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015 من خلال تولي مجلس مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعملية التقييم وتوفير الدعم اللازم وكذلك تشكيل فريق فني تألف من ممثلين عن الجهات المعنية كل من (السلطات القضائية، البنك المركزي العراقي، وزارة الداخلية، مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، هيئة النزاهة الاتحادية ، جهاز المخابرات، جهاز الامن الوطني، جهاز مكافحة الإرهاب ،الهيئة العامة للكمارك، الهيئة العامة للضرائب ، هيئة الاوراق المالية ، ديوان التامين، تسجيل الشركات، والاعمال والمهن غير المالية وتشمل الجهات الرقابية والاشرافية على كل من نقابتي المحامين والمحاسبين والجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية ودائرة التسجيل العقاري)، اضافة الى تشكيل فريق تنسيقي من موظفي المكتب عملَ على التنسيق ما بين الجهات كافة لانجاز عملية التقييم ،كما شمل التقييم ممثلين عن القطاع الخاص على غرار (موظفي كل من المصارف الحكومية والخاصة، شركات الصرافة، شركات الدفع الالكتروني، شركات التأمين وشركات التداول في بيع وشراء الاوراق المالية، اضف الى ذلك ممثلي عن المنظمات غير الربحية العاملة في العراق ، وممثلي الاعمال والمهن غير المالية من خلال عينة مختارة من المحامين والمحاسبين والصاغة وقطاع العقارات) اضافة الى عضوية الجهات المعنية العاملة في اقليم كوردستان ، وتبنى فريق التقييم اعلاه اداة مجموعة العمل المالي وعلى منهجية البنك الدولي المعتمدة من قبل البلدان الاخرى في انجاز تقيماتها الوطنية للمخاطر ، كما تلقي اعضاء فريق التقييم التدريبات من قِبل خبراء البنك الدولي خلال الاعوام(2019 و 2020 و 2021) بهدف نشر الوعي وبيان أهمية التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وبيان دور كل قطاع في مكافحة تلك الجرائم وإجراءات الالتزام في التوقيتات اللازمة لانجاز عملية التقييم ، وما لهُ من أثر في تحسين مستوى تصنيف جمهورية العراق على الصعيد الدولي.

كما انتهت جمهورية العراق من اعداد تقريرها الأول للتقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال شهر (ايلول/2022) وبمشاركة كافة الجهات الوطنية في انجاز عملية التقييم الوطني المذكوره أعلاه، وارتكز تقرير التقييم على دراسة الاطار التشريعي والاحصائيات المتعلقة بالجرائم الاصلية وعلى العديد من المعلومات الاستخباراتية والأمنية وكذلك تم الاعتماد على نتائج التحليل لتلك الاحصائيات التي تم جمعها من مختلف الجهات، والتي بينت الاتي-:

خلصت النتائج النهائية لعملية التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال في جمهورية العراق هي بمستوى (متوسط مرتفع) وتم التوصل الى هذه النتيجة من خلال تحديد التهديدات ونقاط الضعف على المستوى الوطني ايضاً.

اذ خلصت النتائج الى إن مستوى التهديدات في جمهورية العراق فيما يتعلق بغسل الأموال الناتج عن متحصلات للجرائم الاصلية بمستوى (متوسط مرتفع) من خلال تحديد الجرائم السائدة في جمهورية العراق والتي تنتج عنها متحصلات مالية كالفساد والاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية، تهريب المشتقات النفطية، التهرب الضريبي، الاتجار بالأثار، التزوير، الاحتيال ، اما بالنسبة لمستوى تقييم التهديدات بالنسبة للقطاعات فقد أظهرت نتائجها بالنسبة لقطاع العقارات بانها بمستوى (مرتفع)، ولشركات الصرافة بمستوى(مرتفع)، ولقطاع المصارف بمستوى (متوسط مرتفع)،ولشركات الدفع الإلكتروني بمستوى (متوسط)، ولقطاعي الأوراق المالية والتأمين بمستوى (منخفض) لكل منها.

---

(1) اسقاطات عدد سكان جمهورية العراق الصادرة عن وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء لعام 2020

كما اعتمدت عملية التقييم على تحديد نقاط الضعف على المستوى الوطني والتي أظهرت النتائج النهائيـــــة لكل من نقاط ضعف قطاع المصارف بمستـــــوى (متوسط مرتفع)، ولشركات الصرافة بمستوى (متوسط مرتفع)، وشركات الدفع الالكتروني بمستوى (متوسط)، كما اظهرت نقاط الضعف لقطاع الاعمال والمهن غير المالية المحددة بمستوى (متوسط مرتفع) بالنسبة للصاغة وتجار الاحجار الكريمة وبمستوى (مرتفع) بالنسبة للعقارات، وبمستوى (متوسط مرتفع) لكل من المحاسبين والمحامين، اما قطاع التامين فكانت نقـــاط الضعف بمستـــوى (متوسط المخاطر)، وكذلك الأوراق المالية بمستوى (متوسط المخاطر) وفيما يتعلق بتقييم مخاطر تمويل الارهاب فقد أظهرت النتائج النهائية لمخاطر تمويل الإرهاب على مستـــــوى جمهورية العراق بأنها بمستوى (مرتفع)

الفصل الأول: نظرة عامة عن البيئة التنظيمية والسياسية والاقتصادية في العراق.

1-1 المقدمة

جمهورية العراق هي دولة إتحادية مستقلة ذات سيادة كاملة تبلغ مساحتها نحو (437,072) كم^2 ، وتمتلك قطاعاً ساحلياً يبلغ طولهُ (58) كم على الساحل الشمالي للخليج العربي، وتتشارك جمهورية العراق في الحدود مع البلدان كل من الشمال مع تركيا، ومن الشرق مع ايران، ومن الغرب مع الاردن، ومن الجنوب مع السعودية، ومن الجنوب الغربي مع سوريا، وكذلك من الجنوب الشرقي مع الكويت، وتتألف جمهورية العراق من (19) محافظة ، تكون محافظة بغداد هي العاصمة رسمياً، ويجري في جمهورية العراق نهران رئيسيان هما (دجلة والفرات) من الشمال الغربي الى الجنوب الغربي ، والعملة الرسمية في الدولة هي (الدينار العراقي) .

بلغ عدد سكان جمهورية العراق نحو (40,150,174)مليون نسمة ، تشكل فيها نسبة الذكور ما يقارب (51%) من الاجمالي في حين شكلت نسبة الاناث (49%) من اجمالي السكان، وتسكن نسبة (30%) من اولئك السكان في المناطق الريفية ، في حين تسكن نسبة (70)% منهم في المناطق الحضرية اللغتان الرسميتان في جمهورية العراق هما اللغة العربية واللغة الكردية.

2-1 نظام الحكم

نظام الحكم في جمهورية العراق هو جمهوري نيابي (ديمقراطي) ويعمل بموجب الدستور العراقي المُشرع عام 2005، والدين الاسلامي هو دين الدولة وان الدستور العراقي يضمن الحفاظ على الهوية الاسلامية لغالبية الشعب العراقي، وتوجد ديانات اخرى (كالمسيحية، الايزيدية، الصابئة المندائيين) والعراق عضو فعّال ومؤسس في جامعة الدول العربية وملتزم في ميثاقها وجزءاً لا يتجزء من العالم الاسلامي.

3-1 الاقتصاد العراقي

يعد الاقتصاد العراقي مثال للاقتصاد الريعي، إذ تشكل إيرادات تصدير النفط الخام ما نسبته (95%) من إجمالي الإيرادات الكلية للموازنة العامة للعراق، و ان هذا الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية يجعل الاقتصاد العراقي عرضة لمخاطر تقلبات أسعار النفط الخام، والذي ينعكس بصورة مباشرة على قدرة الحكومة على تمويل نفقاتها، وبالتالي على النشاط الاقتصادي بصورة مباشرة، فعلى الرغم من كون الإيرادات النفطية تشكل النسبة المذكورة من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن الأخير مرتبط بصورة أو بأخرى بالإنفاق الحكومي، إذ يعد الانفاق الحكومي المحرك الأساس للنشاط الاقتصادي في العراق وفي عام 2020 انخفض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق بنسبة (29%)تقريبًا مقارنةً بما كان عليه في عام 2019، ويعود ذلك إلى انخفاض ايرادات تصدير النفط الخام في المدة نفسها بمعدل (13%)تقريبًا، ويمكن من خلال الشكل رقم (1) الاتي الموضح لنسبة مساهمة الانشطة السلعية المكونة للناتج المحلي الاجمالي وكما يلي:

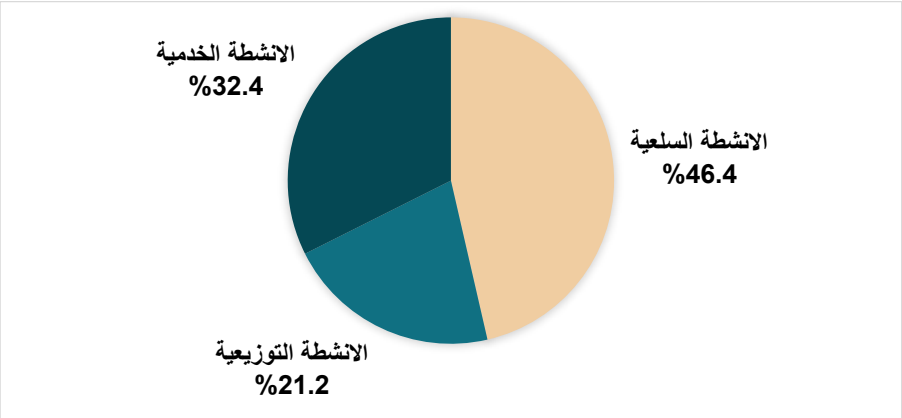

4-1 استراتيجية مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب في جمهورية العراق

قام مجلس مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بإطلاق استراتيجيتين وطنيتين لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في جمهورية العراق منذ تشريع القانون رقم (39) لسنة 2015 لغاية اعداد تقرير التقييم اعلاه، الاستراتيجية الأولى للمدة 2017-2020، والثانية للمدة 2021-2023، وتعد الاستراتيجية الثانية مكملة للاستراتيجية الوطنية الاولى لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمت المباشرة بتحديث الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وتضمينها نتائج التقييم الوطني للمخاطر بما يضمن خفض المخاطر وتخصيص الموارد من خلال تحديد الأهداف الاستراتيجية والاهداف الفرعية المنبثقة عنها على وفق الاولويات وان الاستراتيجية الجديدة المزمع اصدارها ستعنى بالمدة من 2023-2027 .

5-1 جهود تعزيز الشمول المالي في جمهورية العراق

اتخذ البنك المركزي العراقي إجراءات عديدة بهذا الشأن بالتعاون مع صندوق النقد العربي والشركاء الاستراتيجيين هـــم (البنك الدولي، التحالف العالمي للشمول المالي، الوكالة الألمانية للتنمية الدوليةGIZ)، والتي اسهمت في وضع أُسس سليمة تمثلت بتشكيل لجنة عليا للشمول المالي خلال عام 2018 انبثقت عنها تشكيل لجان فرعية وإعداد الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي وضمان إيصال الخدمات الى جميع الفئات مشروع أتمتة عمل الوزارات الحكومية ورقمنة التعلم الإلكتروني في العراق... الخ.

ومن اجل الحد من التعامل بالنقد الكاش (تقليل الاعتماد عليهِ) في تسديد الالتزامات المالية تم تفعيل الجباية الالكترونية للجهات المفوترة واصدار قرار من الامانة العامة لمجلس الوزراء رقم (378)المعني باعتماد و تفعيل الجباية الالكترونية وفقاً لإستراتيجية البنك المركزي العراقي والتي تهدف الى توفير خدمة عرض ودفع الفواتير الكترونياً من البطاقات الى المصارف مباشرة الماسك لحساب المفوترة التي تعمل على اتمتة دوائر ومؤسسات الدولة عن طريق نظام المدفوعات العراقي ونظام المقاصة الالكترونية، وقد باشرت خلال عام 2022 بعض الدوائر الحكومية بتفعيل الجباية الالكترونية على غرار (صندوق الإسكان التابع لوزارة الإسكان والاعمار والبلديات، وكذلك وزارة الكهرباء وبعض تشكيلات وزارة التجارة العراقية) ، كما اتخذ مجلس الوزراء العراقي قراراً المرقم (23044) لسنة 2023 والذي جاء بالانسجام مع استراتيجية البنك المركزي العراقي وتوجهاته في دعم الشمول المالي والاستخدام الامثل لقنوات قبول الدفع الالكتروني لاسيما نقاط POS بما يتلائم مع توصيات قطاع الشمول اثناء عملية تقييم المخاطر، وان القرار دخل حيز التنفيذ خلال شهر حزيران /2023 .

6-1 الإطار المؤسسي لمنظومة مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب

حسب ما ورد في قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب رقم (39) لسنة 2015 فقد تم تحديد الجهات الرئيسية المعنية بمنظومة مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب في جمهورية العراق وهي الجهات كل من (مجلس مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب، ومكتب مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب، لجنة تجميد اموال الارهابيين)، فضلاً عن عدة جهات اخرى داعمة في مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وكما يلي (السلطة القضائية في العراق وجهات انفاذ القانون التي لها دوراً في تحقيق الواجب الدستوري الذي نص عليهِ الدستور العراقي والذي

يقضي (بحماية حقوق وحريات المواطنين والمؤسسات العاملة فيها كافة)، ولا يقتصر دورها على معاقبة المخالف واعادة الحقوق فقط، وانما يمتد الى خلق ظروف تمنع انتهاك القانون ومستشارية الامن القومي، جهاز المخابرات الوطني العراقي و جهاز مكافحة الارهاب وجهاز الامن الوطني ووزارة الداخلية .

وكذلك المؤسسات الرقابية والاشرافية ومنها مجلس الوزراء/ هيئة الاوراق المالية والبنك المركزي العراقي/ دائرة مراقبة الصيرفة ، وزارة المالية/ ديوان التأمين و الامانة العامة لمجلس الوزراء/ دائرة المنظمات غير الحكومية ، كما ان هنالك جهات أخرى معنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تعمل مع منظومة مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب ومعنية بتطبيق احكام قانون رقم (39) لسنة 2015 وهي وزارة المالية / الهيئة العامة للكمارك والهيئة العامة للضرائب ووزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للتقييس السيطرة النوعية ووزارة العدل/ دائرة التسجيل العقاري العامة، وزارة التجارة / دائرة تسجيل الشركات اضافة الى نقابة المحامين و نقابة المحاسبين والمدققين العراقيين، فضلا عن الجهات في اقليم كوردستان.

الفصل الثاني: منهجية التقييم الوطني لمخاطر جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

مشروع التقييم الوطني للمخاطر:

يُعّد هذا التقييم هو الاول الذي اجرتهُ جمهورية العراق، حيث شارك في العملية ممثلو كل من السلطات المختصة والقطاع الخاص وغطت البيانات المستخدمة المدة (2018 - 2020) وشمل نطاق التقييم (السلطات القضائية، البنك المركزي العراقي، مكتب مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب، هيئة النزاهة، جهات انفاذ القانون ، وزارة الخارجية، وزارة المالية/الهيئة العامة للكمارك، الهيئة العامة للضرائب، وزارة العدل/دائرة التسجيل العقاري ، هيئة الاوراق المالية، ديوان التأمين، دائرة تسجيل الشركات، دائرة المنظمات غير الحكومية) اضافة الى مشاركة اكاديميين وممثلين عن القطاع الخاص ممثلا برابطة المصارف، المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية، والاعمال والمهن غير المالية المحددة ، وكذلك اقليم كوردستان والاعتماد المصادر المفتوحة للمعلومات ايضاً.

بدوره خولَ المجلس مكتب مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب بتشكيل فريق فني لعملية التقييم الوطني للمخاطر يتولى التنسيق مع الجهات المعنية ويتولى عملية التدريب على منهجية التقييم حيث بلغت عدد الاجتماعات التي عقدها الفريق اعلاه مع مختلف الجهات المعنية في عملية التقييم اكثر من (100) اجتماع وبمشاركة ممثلو القطاع الخاص في جميع مراحل التقييم الوطني للمخاطر وعملية جمع الاحصائيات والمعلومات وتحليل النتائج.

الفرق الفنية وأداة التقييم:

تم اعتماد منهجية مجموعة العمل المالي (FATF) ,واستخدام أداة البنك الدّولي لتنفيذ عملية التقييم الوطني ، وتعتبر أداة البنك الدولي من الأدوات الهامة في تقييم المخاطر على المستوى الوطني وقد تبنت عشرات الدول هذه الاداة التي تقوم بتقسيم العمل الى فرق متعددة وفق الاختصاصات، وتقوم تلك الفرق بجمع المعلومات من المصادر المختلفة، وانقسمت فرق العمل في العراق الى تسعة فرق رئيسية على النحو الاتي: فريق التهديدات وفريق تحديد نقاط الضعف ، فريق المؤسسات المالية المصرفية وفريق الشمول المالي وفريق الأوراق المالية وفريق التأمين ، فريق الأعمال والمهن غير المالية (نقابة المحاسبين، نقابة المحامين، الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية، دائرة التسجيل العقاري) ، اضافة الى ممثلين في الفريق عن الجهات كل من دائرة المنظمات غير الحكومية ودائرة تسجيل الشركات ، ويمكن من خلال الشكل التالي ايضاح اداة البنك الدولي المُعتمدة في التقييم وكالاتي :-

شكل رقم (2) أداة البنك الدولي المستخدمة في تقييم المخاطر

الفصل الثالث: عملية التقييم الوطني لمخاطر جريمة غسل الأموال

1-3 التقييم العام لمخاطر جريمة غسل الأموال

تم تقييم مخاطر جريمة غسل الأموال في جمهورية العراق بمستوى (**متوسط مرتفع**) ، ويعزى ذلك الى تقييم التهديدات العامة لجريمة غسل الأموال بتصنيف (**متوسط مرتفع**)، وتقييم نقاط الضعف النهائية على المستوى الوطني بتصنيف (**متوسط مرتفع**)، كما هو موضح بخارطة المخاطر أدناه:

شكل رقم (3) خريطة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى الوطني

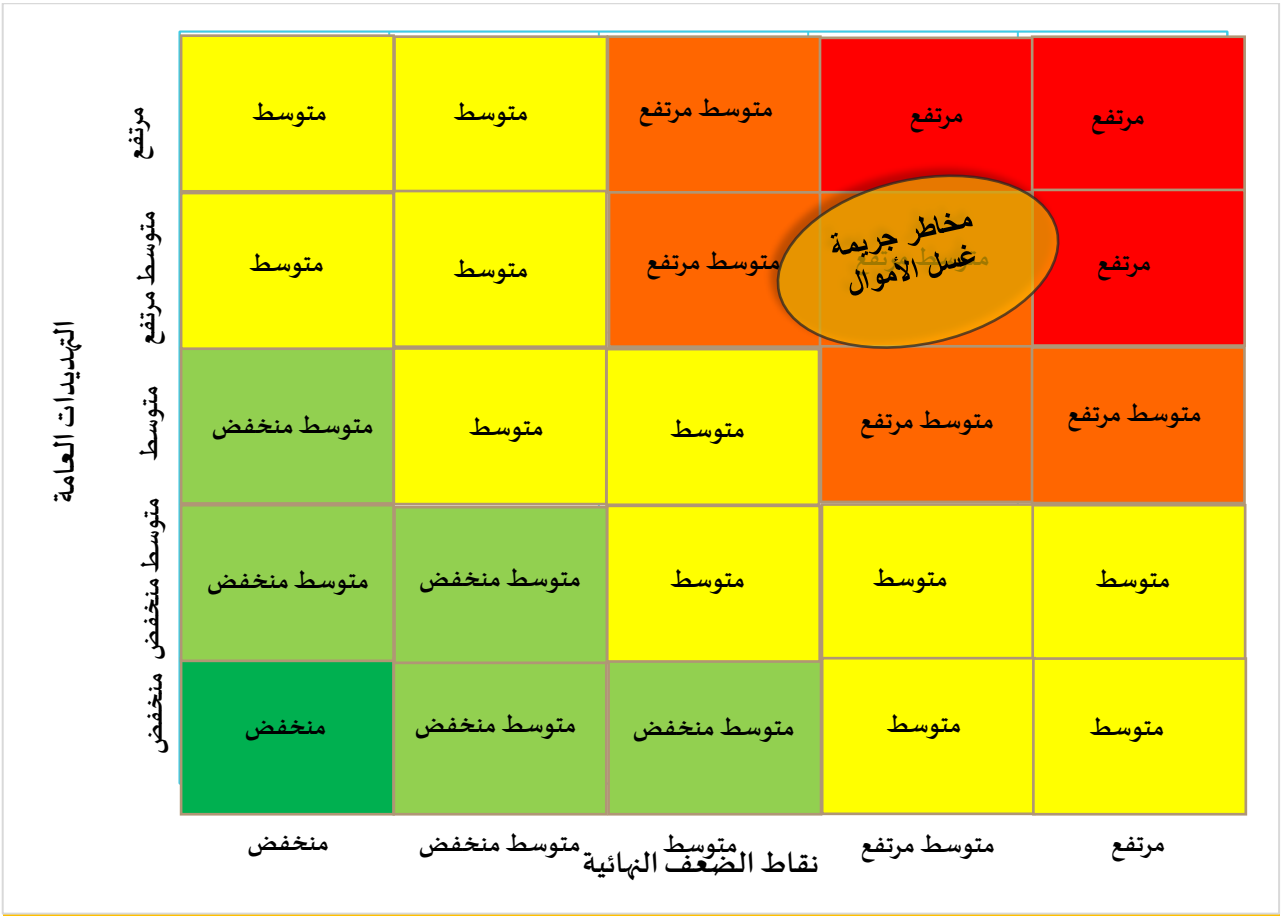

إما على المستوى القطاعي، يوضح الجدول (1) ادناه وخريطة المخاطر التالية نتائج تقييم مخاطر جريمة غسل الأموال لكل قطاع على حدة، وذلك بناءً على دمج نتائج التهديدات مع نقاط الضعف النهائية في كل قطاع

جدول رقم (1) نتائج تقييم جريمة غسل الأموال لكل القطاعات

القطاع	درجة التهديدات بالقطاع	نقاط الضعف بالقطاع	مستوى المخاطر بالقطاع
المصارف	متوسط مرتفع	متوسط مرتفع	متوسط مرتفع
الأوراق المالية	منخفض	متوسط	متوسط منخفض
التأمين	منخفض	متوسط	متوسط منخفض
الصر افة	مرتفع	متوسط مرتفع	مرتفع
الدفع الالكتروني	متوسط	متوسط	متوسط
المحامين	منخفض	متوسط مرتفع	متوسط
المحاسبين والمدققين	منخفض	متوسط مرتفع	متوسط منخفض
العقارات	مرتفع	مرتفع	مرتفع
الصاغة وتجار الأحجار الكريمة	متوسط منخفض	متوسط مرتفع	متوسط

تحليل التهديدات العامة لغسل الأموال

تم تحديد مستوى التهديدات العامة في جمهورية العراق بدرجة [**متوسط مرتفع**]، وتُعرف التهديدات بأنها الأنشطة الاجرامية التي تُلحق الضرر بالبلد او المجتمع او الاقتصاد، إذ عادة ما يكون تحديد التهديدات نقطة البداية في تطوير وفهم مخاطر غسل الأموال، ويهدف تحديد التهديدات الى تحديد الجرائم الاصلية ذات العوائد المالية من حيث مستوى التهديد على مستوى البلد واجراء تحليل لقضايا غسل الأموال لتحديد عدد المرات التي يتم فيها توجيه الاتهام فعلياً لغسل الأموال بجانب الجرائم الاصلية ونتائج القضايا التي تم التحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها وإدانتهم .

التهديدات العامة والجرائم

من خلال ما توصل اليه الفريق المعني بتقرير التهديدات على المستوى الوطني وبالاستعانة بالإحصائيات النوعية والكمية وأراء الخبراء المختصين، تبين ان اكثر الجرائم المتفشية في العراق والتي تم تقييمها كما في الجدول كالاتي:

جدول (2) تقييم التهديدات للجرائم على المستوى الوطني

الجريمة	درجة التهديد
جرائم الفساد	مرتفع
تجارة المخدرات والمؤثرات العقلية	مرتفع
تهريب النفط والمشتقات النفطية	متوسط مرتفع
التهرب الضريبي	متوسط
المتاجرة بالآثار الوطنية	متوسط
جرائم التزوير	متوسط
الاحتيال	متوسط

تهديدات غسل الأموال على القطاعات: يمثل الجدول (3) الآتي درجة التهديدات على المستوى القطاعي (ولا يمثل ذلك نقاط الضعف بها والتي تم تحليلها):

جدول رقم (3) التهديدات على مستوى القطاعات

القطاع	تهديد غسل الأموال على القطاع
المصارف	متوسط مرتفع
الأوراق المالية	منخفض
التأمين	منخفض
المؤسسات المالية غير المصرفية / الصرافة	مرتفع
المؤسسات المالية غير المصرفية/ الدفع الالكتروني	متوسط
المحامين	منخفض
المحاسبين والمدققين	منخفض
العقارات	مرتفع
الصاغة وتجار الأحجار الكريمة	متوسط منخفض

تحليل نقاط ضعف غسل الاموال على المستوى الوطني والقطاعي

تم تقييم نقاط ضعف غسل الأموال النهائية على المستوى الوطني بتقييم **(متوسط مرتفع)** وذلك نتيجة عاملين أولهما القدرة على مكافحة غسل الأموال على المستوى المحلي والتي تم تقييمها بقدرة **(مرتفع)** نتيجة الاجراء تحليل تفصيلي لـ (22) متغير متعلق بالقدرة الوطنية لمكافحة غسل الأموال ، بالإضافة الى العامل الثاني المتعلق بنقاط الضعف الاجمالية على مستوى القطاعات والتي تم تقييمها **(مرتفع)** نظراً لأوجه القصور التي تم تشخيصها.وكما مبين في الشكل 5 ادناه:-

شكل رقم (5) نقاط الضعف على المستوى الوطني بالنسبة لغسل الاموال

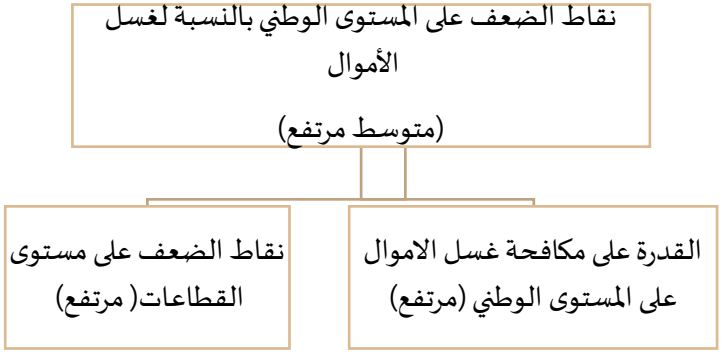

القدرة على مكافحة غسل الأموال على المستوى الوطني

تم تقييم القدرة على مكافحة غسل الأموال على المستوى الوطني في العراق بقدرة **(متوسط مرتفع)**، وتم التوصل الى هذه النتيجة من خلال اجراء تحليل تفصيلي لـ (22) متغير متعلق بالقدرة الوطنية لمكافحة غسل الاموال تسمّى (متغيرات المدخلات)، حيث كانت نتائج تحليل تلك المتغيرات كما هو موضح في الجدول (4) أدناه:

جدول (4) نتائج تقييم متغيرات القدرة على مكافحة غسل الأموال على المستوى الوطني

المتغير	تصنيف الجودة
جودة سياسة واستراتيجية مكافحة غسل الأموال	مرتفع جداً
فعالية تعريف جريمة غسل الأموال	مرتفع جداً
شمولية قوانين مصادرة الأصول	مرتفع
جودة جمع ومعالجة المعلومات الخاصة بوحدة الاستخبارات المالية	مرتفع جداً
قدرات وموارد التحقيقات في الجرائم المالية (بما في ذلك مصادرة الأصول)	متوسط مرتفع
نزاهة واستقلالية المحققين في الجرائم المالية (بما في ذلك مصادرة الأصول)	قريب من ممتاز
قدرات وموارد الادعاء على جرائم غسل الأموال (بما في ذلك مصادرة الأصول	قريب من ممتاز
إستقلالية المدعين العامين المعنيين بالجرائم المالية (بما في ذلك مصادرة الأصو	قريب من ممتاز
قدرات وموارد الإجراءات القضائية (بما في ذلك مصادرة الأصول)	مرتفع
نزاهة واستقلالية القضاة (بما في ذلك مصادرة الأصول)	قريب من ممتاز
جودة الضوابط الحدودية	منخفض
شمولية نظام الجمارك فيما يتعلق بالنقد والصكوك المماثلة	مرتفع
فعالية الضوابط الجمركية المفروضة على النقد والصكوك المماثلة	متوسط

فعالية التعاون المحلي	مرتفع
فعالية التعاون الدولي	متوسط
مستوى نظامية الاقتصاد	متوسط منخفض
مستوى النزاهة المالية	متوسط
فعالية تطبيق الضريبة	متوسط
تو افر بنية تحتية موثوق بها لتحديد الهوية	مرتفع
تو افر المصادر المستقلة للمعلومات	مرتفع
تو افر المعلومات حول المستفيد الحقيقي والوصول إليها	متوسط مرتفع

شكل رقم (6) قدرة البلد في مكافحة غسل الاموال

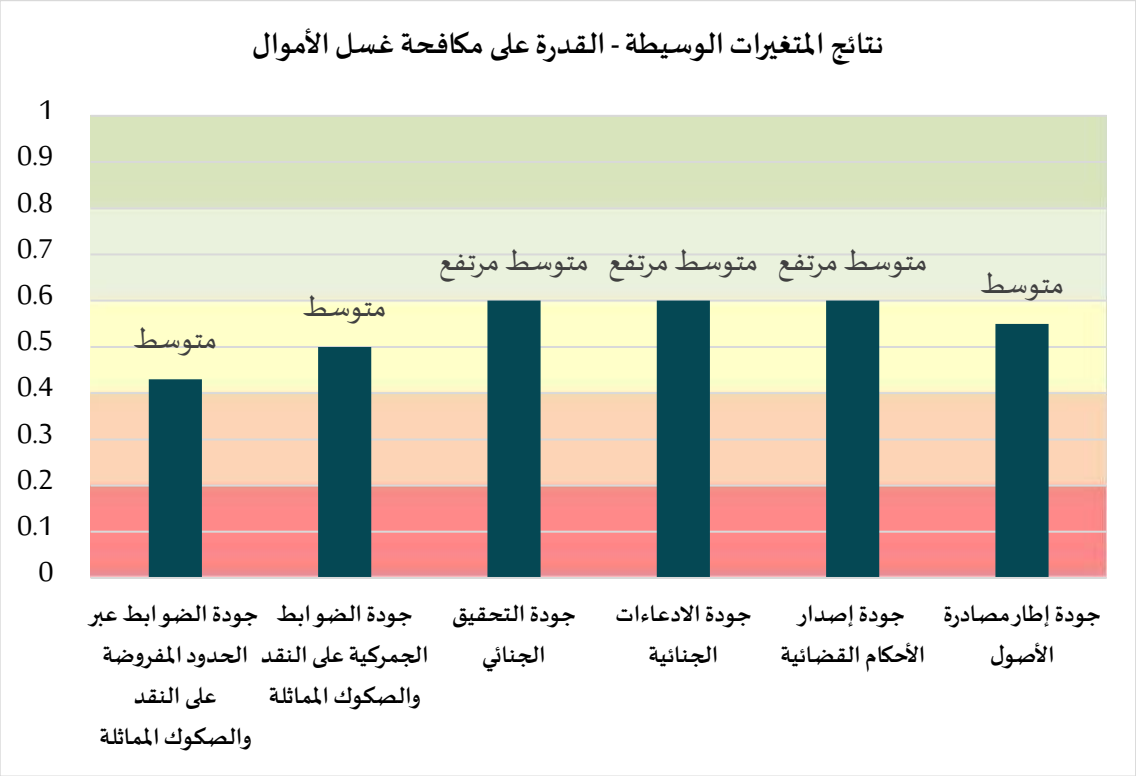

نقاط ضعف غسل الأموال على مستوى القطاعات

تم تقييم نقاط الضعف الإجمالية الخاصة بغسل الأموال من خلال تحديد وتحليل أوجه قصور القطاعات ونقاط الضعف الخاصة بغسل الأموال في كل قطاع على حدة، ويمثل الجدول رقم (4) ادناه الأهمية النسبية لكل قطاع من بين القطاعات ككل، الا أن ذلك لا يعني بالضرورة أن القطاع الأكثر اهمية في الاقتصاد الوطني سيكون له التأثير الأكبر على نقاط الضعف الاجمالية على المستوى الوطني، حيث أن النهج المستخدم في عملية التقييم هذه هو نهج الباب المفتوح :

جدول (4) ترتيب القطاعات المالية وغير المالية حسب الأهمية النسبية		
ترتيب القطاع حسب الأهمية (من أعلى الى اقل)	اسم القطاع	نسبة التأثير من 10 (الأعلى هي الأكبر تأثيراً)
1	المصارف	8
2	العقار	8
3	الصر افة	6
4	الدفع الالكتروني	5
5	الصاغة وتجار الاحجار الكريمة	4
6	الاوراق المالية	4
7	التامين	3
8	المحامين	3
9	المحاسبين	3

ويمثل الشكل البياني (7) الآتي نتائج تقييم نقاط الضعف في كافة القطاعات:

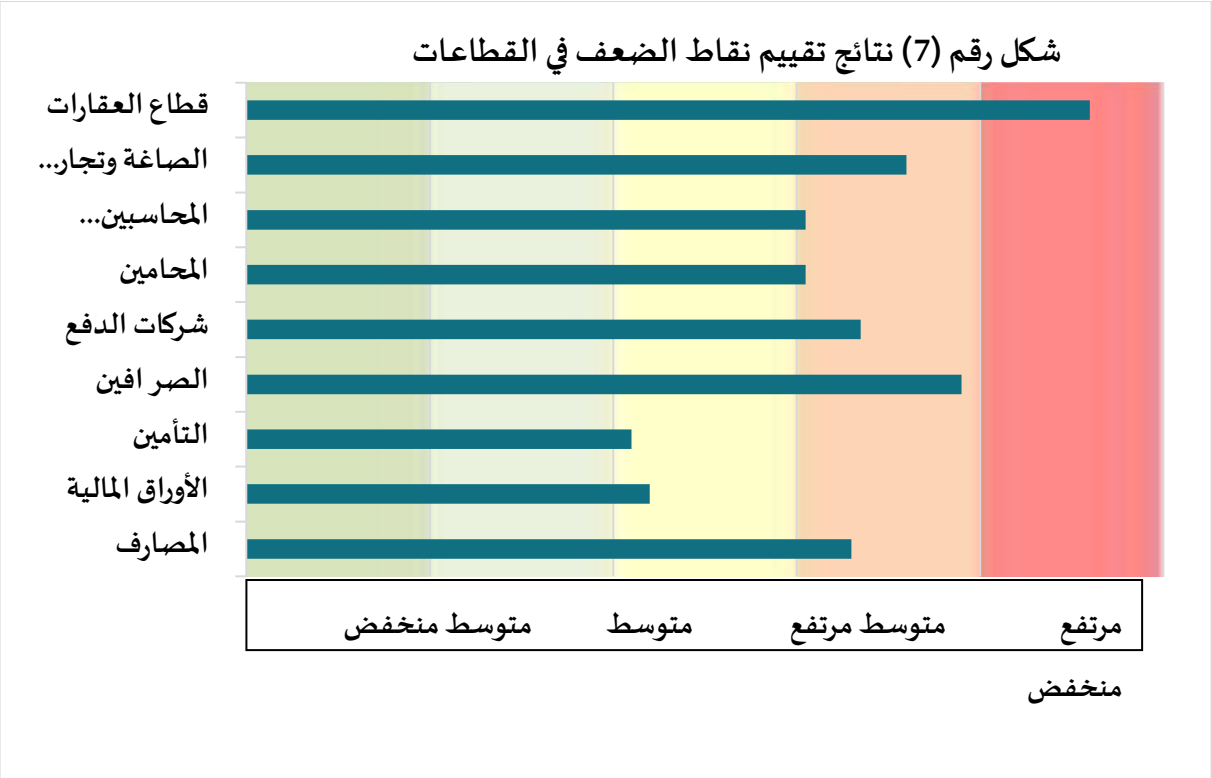

ويلاحظ من الشكل أعلاه بأن نقاط الضعف المرتفعة تتركز بقطاع العقارات، بينما تم تحديد القطاعات كل من المصارف ، الصرافة ، شركات الدفع الالكتروني، المحامين، المحاسبين، الصاغة وتجار الأحجار الكريمة بان لديها نقاط ضعف بمستوى متوسطه مرتفعة، أما باقي القطاعات التي تم تقييم نقاط الضعف بها بالمتوسطة فما دون فيعود ذلك الى صغر حجم تلك القطاعات مقارنة بالقطاعات الأخرى وضعف تأثيرها على المستوى الوطني.

قطاع المصارف

اعتمد فريق تقييم قطاع المصارف على قواعد البيانات المتاحة لدى البنك المركزي العراقي (دائرة مراقبة الصيرفة، دائرة الاحصاء والابحاث)،و مكتب مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب، وبمشاركة القطاع المصرفي الخاص، وإجراء المقابلات مع الخبراء المختصين والأكاديميين لدعم نتائج التقييم التي تم التوصل إليها، بالاضافة الى اتباع اسلوب المسح الاستقصائي (الاستبانات) لجمع الحقائق التي تكون أقرب لواقع عمل القطاع المصرفي العراقي، أذ استهدفت هذه الأستبانات والمقابلات عدد من الفئات من أهمها المفتشين المعنيين بإجراء عمليات فحص امتثال المؤسسات المالية ومسؤولي الامتثال والابلاغ عن غسل الاموال وتمويل الارهاب في القطاع المالي والأكاديميين وأصحاب البحوث المتخصصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. والمنظمات متخصصة محلية ومراكز تدريب.

تقييم نقاط ضعف غسل الأموال في القطاع المصرفي

اعتمد الفريق في تقييم نقاط الضعف النهائية للقطاع المصرفي بتصنيف **(متوسط مرتفع)** على نتائج تقييم كل من جودة الضوابط العامة لمكافحة غسل الأموال، بالإضافة الى تقييم نقاط الضعف النهائية والكامنة في أهم منتجات القطاع المصرفي التي من الممكن استغلالها في عمليات غسل الاموال وذلك بحكم طبيعة نشاطها ، خاصة تلك التي تتعلق بالتحويل الخارجي، اذ اتسمت طبيعة انماط غسل الاموال بالتدفقات الخارجية. وكما موضح في نتائج التقييم الشكل (8) ادناه: -

شكل (8) نقاط الضعف النهائية لقطاع المصارف

تقييم نقاط الضعف الكامنة والنهائية الخاصة بمنتجات القطاع المصرفي

تم تناول أكثر المنتجات تداولاً من قبل القطاع المصرفي العراقي أذ تم التركيز على الأنشطة ادناه كونها تمثل النسبة الأكبر من إجمالي المنتجات المُستخدمة من قبل القطاع المصرفي العراقي ليتم تحديد مواطن خطر العمليات المربية المحتملة او الثغرات التي بحاجة الى وضع حلول ومعالجات لتغطيتها بهدف المخاطر المرتبطة بتنفيذ هذه العمليات ومن هذه الأنشطة (التحويلات الخارجية، التمويل التجاري ، الحسابات الجارية، الودائع المصرفية.) ويلاحظ ان النسبة الأكبر من ناحية حجم النشاط، تعود للحسابات الجارية ومن ثم التمويل التجاري وبعدها الودائع المصرفية واخرها عمليات التحويل الخارجي. ويوضح الشكل البياني (9) التالي نتائج تقييم نقاط الضعف في المنتجات التي تُقدّمها المصارف ، والتي تشمل درجة نقاط الضعف الكامنة أو المتأصلة في المنتجات، ودرجة نقاط الضعف النهائية وذلك بعد تطبيق الضوابط الخاصة عليها وكما يلي :-

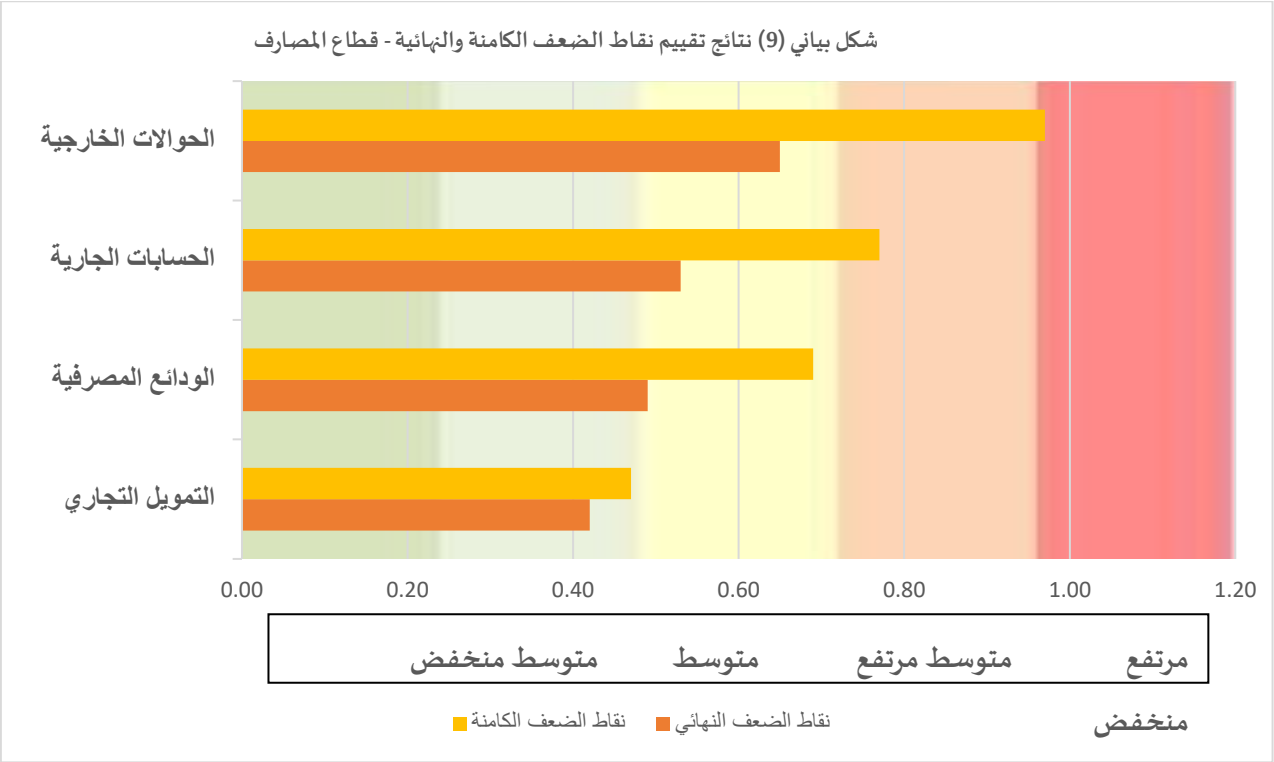

الاستنتاجات الرئيسية:

1. ان الاستخدام الواسع للنقد يؤدي الى صعوبة تتبع الاموال.
2. الابلاغات التي ترد من المصارف الى المكتب لازالت غير متناسبة مع حجم التعاملات المالية للقطاع وبحاجة الى دعم الابلاغ .
3. منتج التحويل الخارجي حاز على درجة مخاطر مرتفعة.

المعالجات :

1- العمل على تقليل الاعتماد على النقد وتفعيل وسائل الدفع الالكتروني .
2- ترسيخ مبدأ الابلاغ لدى المصارف تقابلها تشديد الرقابة على اقسام الابلاغ وتفعيل العقوبات المترتبة على عدم الإبلاغ الى المكتب.
4. تعديل ضوابط التحويل الخارجي (على وفق افضل الممارسات الدولية) وذلك استنادا الى نتائج التقييم اثناء عملية التقييم.

قطاع الأوراق المالية

بينت الاحصائيات انخفاض عدد القضايا الواردة والخاصة بالمعاملات المشتبه بها بعمليات غسل الاموال في قطاع الأوراق المالية ، كما ان عمليات الرقابة والتدقيق بشأن التعاملات المالية التي تمت في هذا القطاع لم تبين وجود مؤشرات لاستغلالهُ في عمليات غسل الأموال بشكل ملحوظ، وذلك لما يتسم به هذا القطاع من طبيعة النشاط والخدمات المقدمة لشركات الأوراق المالية المساهمة ، وإجراءات التحقق من بيانات المستثمرين والمساهمين على انظمة مركز الإيداع في سوق العراق للأوراق المالية .

واعتمد الفريق في تقييم نقاط الضعف النهائية لقطاع الأوراق المالية بتصنيف **متوسط منخفض** على نتائج تقييم كل من جودة الضوابط العامة لمكافحة غسل الأموال بالإضافة الى تقييم نقاط الضعف الكامنة في القطـــــاع وكما موضح في الشكل (10) ادناه، وفيما يلي تحليل تفصيلي للمعايير التي تم الاستناد عليها خلال عملية التقييم:

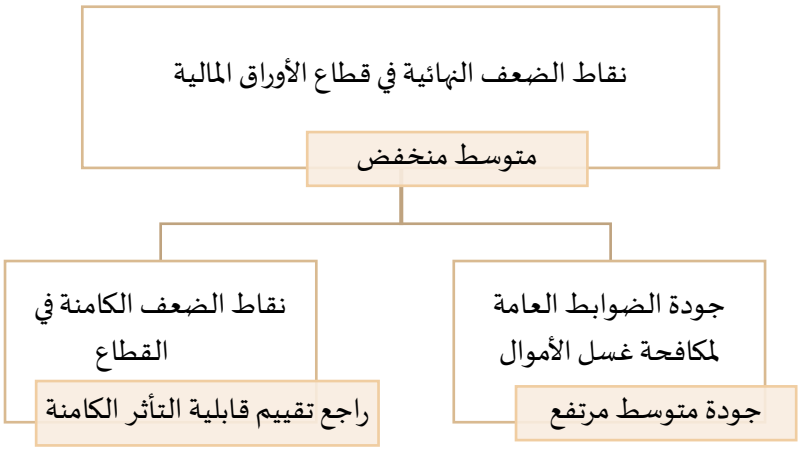

- **أولاً: تقييم جودة الضو ابط العامة لمكافحة غسل الأموال**

تم تقييم جودة الضوابط العامة لمكافحة غسل الأموال بتقدير جودة (متوسطة) وذلك بناءً على نتائج تقييم فريق العمل لاثني عشر متغير تسمى (متغيرات المدخلات) والموضحة في الجدول (6)ادناه:

جدول رقم (5) نتائج تقييم متغيرات المدخلات في قطاع الأوراق المالية

متغيرات المدخلات العامة لجودة ضو ابط مكافحة غسل الأموال- قطاع الأوراق المالية	درجة التقييم (الأعلى افضل)	تصنيف الجودة
شمولية الإطار القانوني الخاص بمكافحة غسل الأموال	0.8	مرتفع جدا
فعالية إجراءات وممارسات الإشراف	0.8	مرتفع جدا
تو افر و إنفاذ العقوبات الإدارية	0.7	مرتفع
تو افر و إنفاذ العقوبات الجنائية	0.7	مرتفع
تو افر وفعالية ضو ابط الدخول	0.7	مرتفع
نزاهة موظفي مؤسسات الأوراق المالية	0.9	قريب من الممتاز
اطلاع موظفي مؤسسات الأوراق المالية على نظام مكافحة غسل الأموال	0.7	مرتفع
فعالية وظيفة الامتثال (التنظيم)	0.7	مرتفع
فعالية رصد الأنشطة المشبوهة والإبلاغ عنها	0.6	متوسط مرتفع
تو افر المعلومات المتعلقة بالمستفيد الحقيقي والوصول إليها	0.6	مرتفع
تو افر بنى تحتية موثوقة لتحديد الهوية	0.7	مرتفع
تو افر مصادر معلومات مستقلة	0.7	مرتفع

ثانياً/ يمكن تلخيص نتائج متغيرات المدخلات أعلاه بستة عناوين رئيسية تسمّى (المتغيرات الوسيطة)، والتي يتم قياسها بشكل غير مباشر عن طريق اداة البنك الدّولي، إذ أن كل متغير وسيط يتأثر بأكثر من متغير من متغيرات المدخلات ، وذلك وفق الجدول (6) والرسم البياني رقم (11) التاليين:

شكل بياني رقم (11) نتائج المتغيرات الوسيطة - قطاع الأوراق المالية

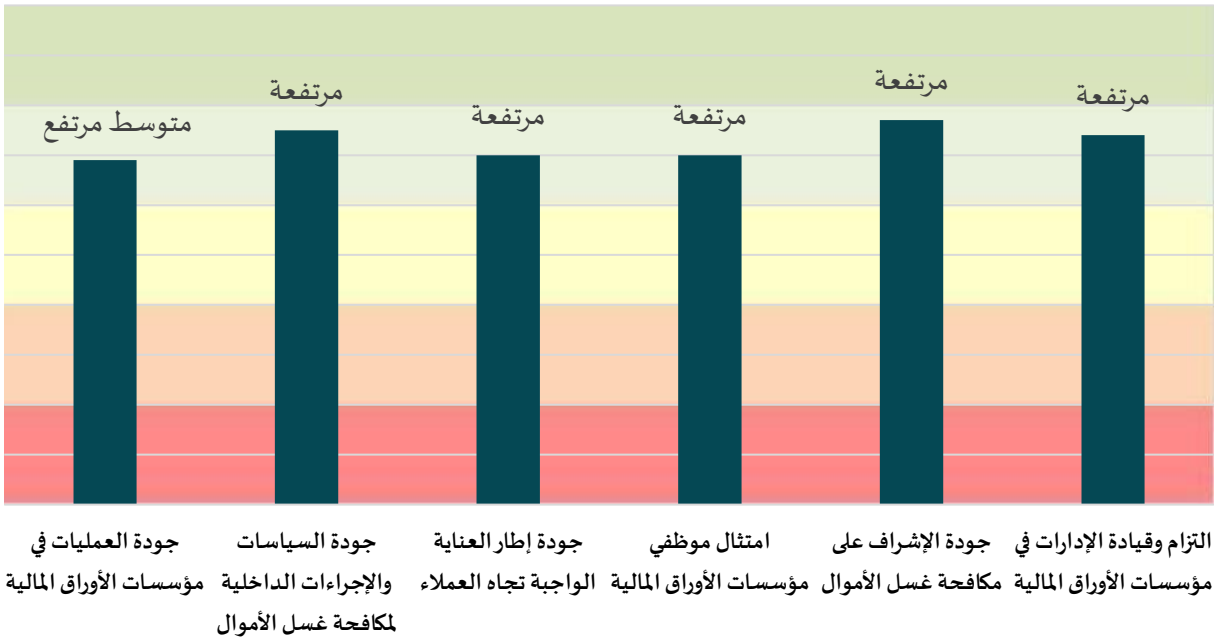

الاستنتاجات والمعالجات الرئيسية:

- على الرغم من محدودية حجم قطاع الأوراق المالية ، الذي انعكس على عدم ارتفاع المخاطر ، الا ان قلة الابلاغات الواردة من هذا القطاع الى المكتب هي بحاجة الى رفع اعدادها والتركيز على رفع ثقافة الابلاغ عن المعاملات المشبوهة لدى قطاع الشركات.
- على الرغم من ان عدد الشركات محدود جدا الا انه هنالك حاجة الى رسم الخطط الرقابية استنادا الى النهج القائم على المخاطر .
- بحاجة الى اجراء تقييم ذاتي من قبل شركات الوساطة .

قطاع التأمين:

حيث تم تقييم جودة الضوابط العامة لمكافحة غسل الأموال بتقدير جودة (متوسط مرتفع) وذلك بناءً على نتائج تقييم فريق العمل لاثني عشر متغير تسمى (متغيرات المدخلات) والموضحة في الجدول (8) ادناه:

جدول (6) نتائج تقييم متغيرات المدخلات في قطاع التأمين

متغيرات المدخلات العامة لجودة ضو ابط مكافحة غسل الأموال- قطاع التأمين	تصنيف الجودة
شمولية الإطار القانوني الخاص بمكافحة غسل الأموال	مرتفع جداً
فعالية إجراءات وممارسات الإشراف	مرتفع
تو افرو إنفاذ العقوبات الإدارية	مرتفع
تو افرو إنفاذ العقوبات الجنائية	مرتفع
تو افروفعالية ضو ابط الدخول	متوسط مرتفع

نزاهة موظفي شركات التأمين	قريب من الممتاز
اطلاع موظفي شركات التأمين على نظام مكافحة غسل الأموال	متوسط مرتفع
فعالية وظيفة الامتثال (التنظيم)	مرتفع
فعالية رصد الأنشطة المشبوهة والإبلاغ عنها	متوسط مرتفع
تو افر المعلومات المتعلقة بملكية الانتفاع والوصول إليها	متوسط
تو افر بنى تحتية موثوقة لتحديد الهوية	مرتفع
تو افر مصادر معلومات مستقلة	مرتفع

يمكن تلخيص نتائج متغيرات المدخلات أعلاه بستة عناوين رئيسية تسمّى (المتغيرات الوسيطة)، والتي يتم قياسها بشكل غير مباشر عن طريق اداة البنك الدّولي، إذ أن كل متغير وسيط يتأثر بأكثر من متغير من متغيرات المدخلات ، وذلك وفق الجدول (7) :

جدول رقم (7) نتائج المتغيرات الوسيطة – قطاع التأمين

المتغير	التصنيف
جودة عمليات شركات التأمين	متوسط مرتفع
جودة السياسات والإجراءات الداخلية لمكافحة غسل الأموال	مرتفع
جودة إطار العناية الواجبة تجاه العملاء	متوسط
امتثال موظفي شركات التأمين	متوسط مرتفع
جودة الإشراف على مكافحة غسل الأموال	مرتفع
التزام وقيادة إدارات شركات التأمين	متوسط مرتفع

الاستنتاجات والمعالجات الرئيسية :

1- على الرغم من ان النتائج النهائية لعملية التقييم بينت بان قطاع التامين معرض لعمليات غسل الاموال او تمويل ارهاب بشكل منخفظ لصغر حجمه ومحدودية المنتجات والمستخدمين ولقلة ثقافة المجتمع في اسخدام التامين، الا ان هنالك ضرورة لان يكون لشركات التامين مصادر معلومات اوسع لغرض اتخاذ اجراءات العناية الواجبة والتحقق .

2- بالرغم من ان قطاع ديوان التامين مستمر بالتعاون مع مكتب مكافحة غسل الأموال باتجاه زيادة الوعي وبناء القدرات للموظفين المتعلقــة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الان ان هنالك حاجة لترسيخ اكثر لعملية الابلاغ عن شبهات غسل الاموال وتمويل الارهاب ونشر الفهم الكافي بمخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب وحثهم على فعالية رصد الأنشطة المشبوهة والإبلاغ عنها.

3- القطاع بحاجة لإجراء عملية تقييم ذاتي للشركات العاملة في مجال التأمين والخاضعة لرقابة وإشراف ديوان التأمين.

قطاع المؤسسات المالية الأخرى ويشمل :-

أ. **قطاع شركات الصر افة :** حيث تم تقييم مستوى التهديد الخاص بشركات الصرافة بدرجة (مرتفع). حيث استخدمت بعض شركات الصرافة التي يختص عملها في (تصريف العملات الأجنبية وتنفيذ الحوالات المالية الداخلية، والخارجية عبر شركات التحويل العالمية ويسترن يونين او موني جرام) من خلال استغلال الشركات غير المرخصة في عمليات التحويل اضافة الى استخدام منتجات (الحوالة دار) والتي تتسم بصعوبة تتبع الحركات المالية من خلالها و سرعة وسهولة إنجاز العمليات المالية وانخفاض كلف تنفيذ تلك العمليات (التحويلات المالية).

واعتمد الفريق في تقييم نقاط الضعف النهائية في قطاع الصرافين بتصنيف (متوسط مرتفع) على نتائج تقييم كل من جودة الضوابط العامة لمكافحة غسل الأموال، بالإضافة الى تقييم نقاط الضعف الكامنة في قطاع الصرافة وكما يلي في الشكل (12) الاتي :-

شكل رقم (12) نقاط الضعف النهائية في قطاع الصر افين

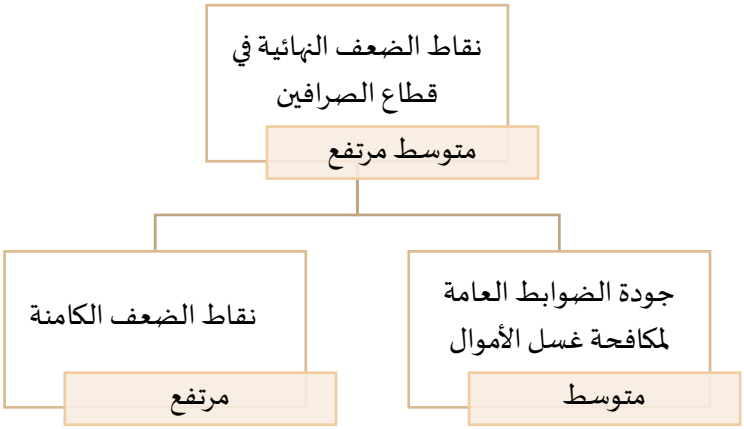

حيث تم تقييم جودة الضوابط العامة لمكافحة غسل الأموال بتقدير جودة (متوسط) وذلك بناءً على نتائج تقييم فريق العمل لإثني عشر متغير تسمى (متغيرات المدخلات) والموضحة في الجدول (8) ادناه:-

جدول رقم (8) نتائج تقييم متغيرات المدخلات في قطاع الصر افين

متغيرات المدخلات العامة لجودة ضو ابط مكافحة غسل الأموال- قطاع الصر افين	تصنيف الجودة
شمولية الاطار القانوني الخاص بمكافحة غسل الاموال	مرتفع جداً
فعاليات إجراءات وممارسات الاشراف	متوسط مرتفع
تو افر و إنفاذ العقوبات الإدارية	مرتفع
تو افر العقوبات الجنائية	مرتفع جدا
تو افر وفاعلية ضو ابط الدخول	قريب من الممتاز
نزاهة موظفي قطاع الصر افين	متوسط
إطلاع موظفي قطاع الصر افة على أنظمة مكافحة غسل الأموال	متوسط
فاعلية وظيفة الامتثال/ التنظيم	متوسط مرتفع
فعالية رصد الانشطة المشبوهة والابلاغ عنها	مرتفع
تو افر المعلومات المتعلقة بالمستفيد الحقيقي والوصول إليها	متوسط
تو افر بنى تحتية موثوقة لتحديد الهوية	مرتفع
تو افر مصادر معلومات مستقلة	مرتفع

ويمكن تلخيص نتائج متغيرات المدخلات أعلاه بستة عناوين رئيسية تسمّى (المتغيرات الوسيطة)، والتي يتم قياسها بشكل غير مباشر عن طريق اداة البنك الدّولي، إذ أن كل متغير وسيط يتأثر بأكثر من متغير من متغيرات المدخلات، وذلك وفق الشكل البياني (13) التاليين:

شكل بياني رقم (13) نتائج المتغيرات الوسيطة - قطاع الصر افين

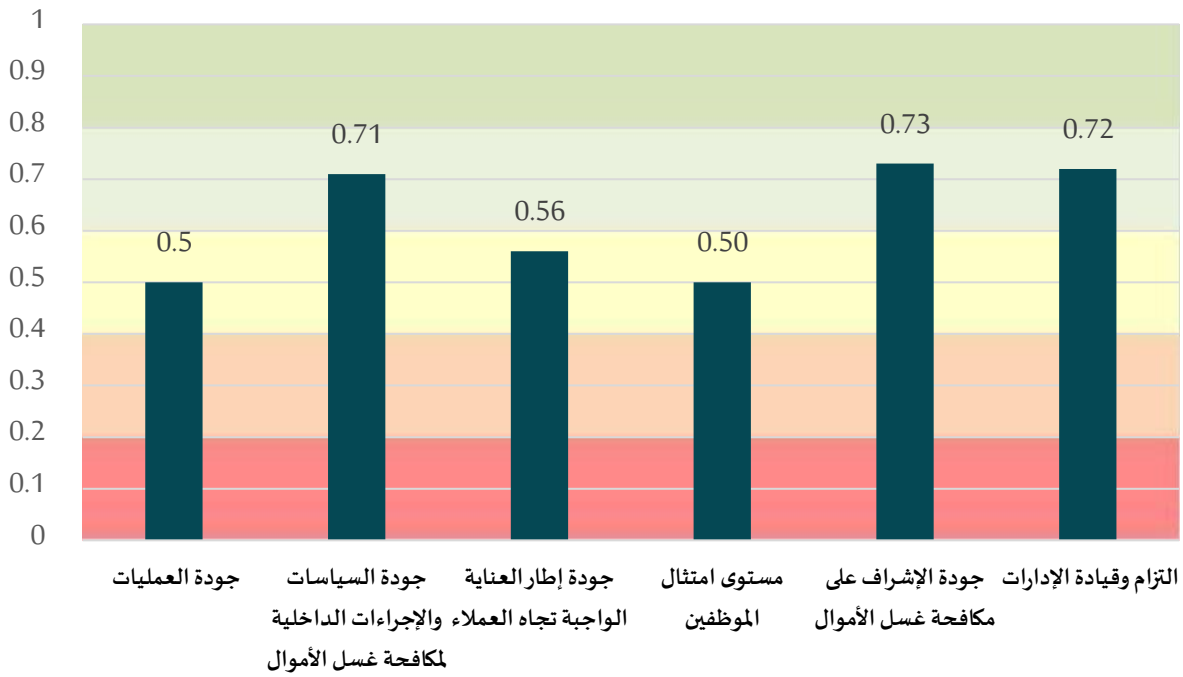

الاستنتاجات الرئيسية:

- على الرغم من انه لايمكن مزاولة المهنة الا من خلال اجازة البنك المركزي العراقي الا انه تبين وجود عدد ممن يمارسون المهنة خارج اجازة ا لبنك المركزي العراقي.
- قيام جهات انفاذ القانون بمتابعة المحال والمكاتب غير المجازة من قبل البنك المركزي العراقي وتم احالة العديد من قبل البنك المركزي وجهات انفاذ القانون الى المحاكم المختصة
- القطاع بحاجة الى رفع ثقافة العاملين في اجراءات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب والحث على الابلاغ عن الشبهات.

المعالجات :

- يتم التركيز على تكثيف الدورات التدريبية المتخصصة وورش العمل من قبل البنك المركزي ومكتب مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وادراج الشركات ضمن الخطط التدريبية بما يعزز الوعي ويحول دون استخدام القطاع.
- استمرار متابعة جهات انفاذ القانون المحال والمكاتب غير المجازة من قبل البنك المركزي العراقي والعمل على احالة العديد من قبل البنك المركزي وجهات انفاذ القانون الى المحاكم المختصة.

ب- **قطاع شركات الدّفع الالكتروني:** اذ تم تقييم نقاط الضعف النهائية لغسل الأموال في قطاع شركات الدفع بتصنيف (متوسط) لشركات الدفع الالكتروني و اعتمد الفريق على تقييم جودة الضوابط العامة لمكافحة غسل الأموال بمستوى(متوسط مرتفع) ، وذلك بناءً على تقييم (12) متغير من متغيرات المدخلات التي يمكن تلخيصها بستة عناوين رئيسية تسمّى (المتغيرات الوسيطة)، والتي يتم قياسها بشكل غير مباشر عن طريق اداة البنك الدّولي ، كما تم تقييم نقاط الضعف الكامنة بالقطاع والتي جاءت بتصنيف (متوسط) من خلال الاعتماد على تقييم (5) متغيرات أساسية بالإضافة الى متغيرات نقاط الضعف الكامنة الأخرى وكما في الشكل (14) الاتي :- .

■ **أولاً: تقييم جودة الضو ابط العامة لمكافحة غسل الأموال**

تم تقييم جودة الضوابط العامة لمكافحة غسل الأموال بتقدير جودة (متوسط مرتفع) وذلك بناءً على نتائج تقييم فريق العمل لإثني عشر متغير تسمى (متغيرات المدخلات) والموضحة في الجدول (10) ادناه:

جدول رقم (10) نتائج تقييم متغيرات المدخلات في قطاع شركات الدفع

يرات المدخلات العامة لجودة ضو ابط مكافحة غسل الأموال- قطاع شركات	تصنيف الجودة
شمولية الاطار القانوني الخاص بمكافحة غسل الاموال	مرتفع
فعاليات إجراءات وممارسات الاشراف	مرتفع جداً
تو افر و إنفاذ العقوبات الإدارية	مرتفع جدا
تو افر العقوبات الجنائية	مرتفع جدا
تو افر وفاعلية ضو ابط الدخول	مرتفع
نزاهة موظفي قطاع شركات الدفع	مرتفع
إطلاع موظفي قطاع شركات الدّفع على أنظمة مكافحة غسل الأموال	مرتفع
فاعلية وظيفة الامتثال/ التنظيم	مرتفع
فعالية رصد الانشطة المشبوهة والابلاغ عنها	مرتفع
تو افر المعلومات المتعلقة بالمستفيد الحقيقي والوصول إليها	متوسط مرتفع
تو افر بنى تحتية موثوقة لتحديد الهوية	مرتفع
تو افر مصادر معلومات مستقلة	مرتفع

ثانياً/ ويمكن تلخيص نتائج متغيرات المدخلات أعلاه بستة عناوين رئيسية تسمّى (المتغيرات الوسيطة)، والتي يتم قياسها بشكل غير مباشر عن طريق اداة البنك الدّولي، إذ أن كل متغير وسيط يتأثر بأكثر من متغير من متغيرات المدخلات، وذلك وفق الشكل البياني(15) التالي:

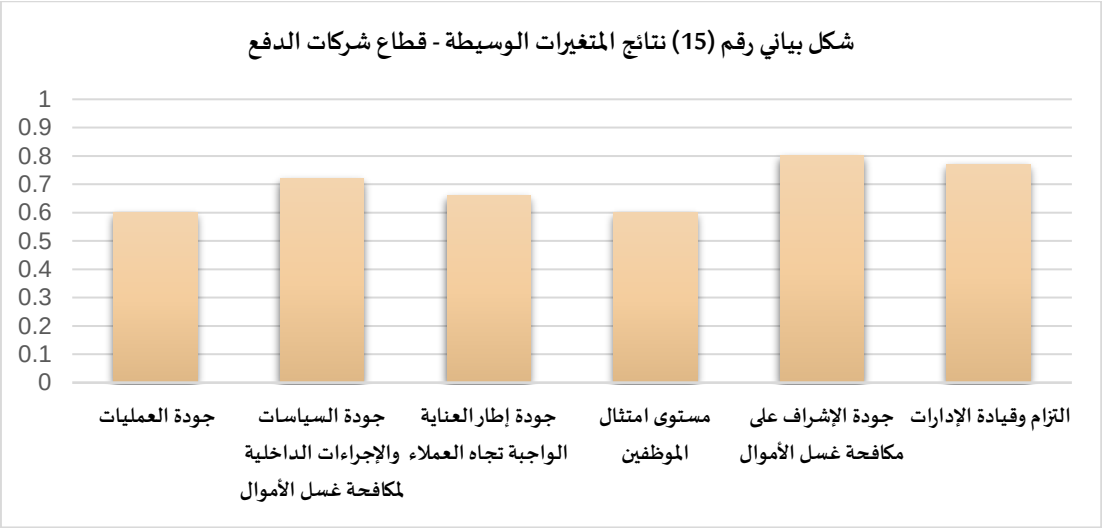

قطاع الأعمال والمهن غير المالية المحددة:

يتضمن قطاع الأعمال والمهن غير المالية في العراق والذي تم شمولهُ في عملية التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب من الفئات كل من (الصاغة وتجار الاحجار الكريمة، المحامين، المحاسبين، العقارات)، وبالمقارنة مع الفئات المندرجة تحت قطاع الاعمال والمهن غير المالية الوارد ذكرها في التوصية (22) من التوصيات الصادرة عن (FATF) نود الإشارة الى ان الكازينوهات وأندية القمار هي غير مُرخصة في العراق استناداً إلى أحكام المادة (389) من قانون العقوبات العراقي رقم (111 لسنة 1969)، وبالتالي فأن عملية التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب لقطاع الاعمال والمهن غير المالية المحددة شملت فقط الفئات المذكورة آنفاً وتم تقييم الفئات المندرجة تحت هذا القطاع بحسب التصنيفات المؤشرة إزاء كل منها في الجدول رقم (11) ادناه ، وسيتم عرض ألاسباب الكامنة وراء منح تلك التصنيفات وكما يلي:-

جدول رقم (11) نتائج تقييم مخاطر غسل الاموال في قطاع الاعمال والمهن غير المالية المحددة

اسم القطاع	درجة المخاطر
الصاغة وتجار الأحجار الكريمة	متوسط مرتفع
العقارات	مرتفع
المحامين	منخفض
المحاسبين والمدققين	منخفض

اولاً/ التقييم العام لنقاط ضعف غسل الأموال في قطاع الصاغة وتجار الأحجار الكريمة

اذ تم تقييم نقاط الضعف النهائية لغسل الأموال في قطاع الصاغة وتجار الأحجار الكريمة بتصنيف (متوسط مرتفع)، وتم تقييم مستوى التهديد الخاص بقطاع الصاغة وتجار الأحجار الكريمة بدرجة (متوسط منخفض)، حيث انه خلال الفترة مدار البحث لم يؤشر استغلال هذا القطاع في عمليات غسل الأموال من خلال استغلال الخدمات المقدمة من قبل هذا القطاع ، كما واذ بينت الاحصائيات انخفاض عدد القضايا الواردة والخاصة بالمعاملات المشتبه بها بعمليات غسل الاموال في هذا القطاع ويعود أسبابها الى ضعف الالتزام بالابلاغ عن المعاملات المالية المشبوهة الى المكتب خلال فترة اعداد تقرير تقييم واستخدام النقد بشكل واسع في التعاملات المالية، وكما مبين في الشكل (16) ادناه :-

شكل رقم (16) تقييم نقاط الضعف النهائية للصاغة وتجار الأحجار الكريمة والمعادن النفيسة.

■ تقييم جودة الضوابط العامة لمكافحة غسل الأموال

تم تقييم جودة الضوابط العامة لمكافحة غسل الأموال بتقدير جودة **(متوسط مرتفع)** وذلك بناءً على نتائج تقييم فريق العمل لإثني عشر متغير تسمى (متغيرات المدخلات) والموضحة في الجدول رقم (12) ادناه، اضافة الى المتغيرات الوسيطة البالغ عددها (6) متغيرات وكالاتي :-

جدول رقم (12) نتائج تقييم متغيرات المدخلات في قطاع الصاغة وتجار الأحجار الكريمة

فيرات المدخلات العامة لجودة ضوابط مكافحة غسل الأموال- قطاع الصاغة الأحجار الكريمة	تصنيف الجودة
شمولية الاطار القانوني الخاص بمكافحة غسل الاموال	مرتفع جدا
فعاليات إجراءات وممارسات الاشراف	مرتفع
توافر وإنفاذ العقوبات الإدارية	متوسط
توافر العقوبات الجنائية	متوسط منخفض
توافر وفاعلية ضوابط الدخول	مرتفع جدا
نزاهة موظفي المصارف	مرتفع
إطلاع موظفي المصارف على أنظمة مكافحة غسل الأموال	مرتفع
فاعلية وظيفة الامتثال/ التنظيم	متوسط
فعالية رصد الانشطة المشبوهة والابلاغ عنها	قريب من العدم
توافر المعلومات المتعلقة بالمستفيد الحقيقي والوصول إليها	متوسط مرتفع
توافر بنى تحتية موثوقة لتحديد الهوية	مرتفع
توافر مصادر معلومات مستقلة	مرتفع

■ تقييم نقاط الضعف الكامنة في مؤسسات قطاع الصاغة وتجار الأحجار الكريمة.

يتضمن هذا القسم تقييم نقاط الضعف الكامنة في قطاع الصاغة وتجار الأحجار الكريمة، إذ تم تقييمها بتصنيف (متوسط)، وذلك بناءً على تحليل عدد من العوامل والموضحة بالجدول (13) أدناه:

جدول رقم (13) تقييم نقاط الضعف الكامنة في نوع المؤسسة المالية (قطاع الصاغة والأحجار الكريمة)	
المتغير	**التقييم**
الحجم الإجمالي	**متوسط**
مواصفات قاعدة العملاء	**متوسطة المخاطر**
مستوى النشاط النقدي	**مرتفع**
عوامل أخرى	
استخدام الوكلاء	**منخفض**
استخدام المنتج من قبل شخص مجهول	**غير متوفر**
صعوبة في تعقب سجلات المعاملات	**صعب**
بروز أنماط استغلال المهنة لغسل الأموال	**موجود**
استخدام المهنة للتهرب من دفع الضريبة أو في عمليات التزوير	**موجود**
الاستخدام غير المباشر للمنتجات	**متوفر**

الاستنتاجات الرئيسية :-

1- قلة وضعف في فعالية الابلاغ عن المعاملات المالية المشبوهة الخاصة بتعاملات الصاغة وتجار المعادن النفيسة .

2- استخدام النقد بشكل واسع في التعاملات المالية في جمهورية العراق الذي يؤدي الى صعوبة تتبع مصادرها.

3- الخطط المُصاغة للرقابة والتفتيش بحاجة الى ان تكون مبنية على النهج القائم على المخاطر.

المعـــالجـــات:

1- تفعيل العقوبات الرادعة على المخالفين والتي يجب أن يتم فرضها إستنادا لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

2- الالتزام باتخاذ إجراءات العناية الواجبة عن إجراء تعامل مالي يزيد عن السقف المحدد من قبل مجلس مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب البالغ (10) الاف دولار او مايعادله بالعملات الاخرى.

ثانياً / المحاميـــن

تم تقييم نقاط الضعف النهائية في قطاع المحامين بتصنيف (**متوسط مرتفع**) ومرد ذلك يعود الى عدة أسباب أبرزها البلاغات عن المعاملات المشبوهة الى المكتب وضعف الفعالية من قبلهم بخصوص تنفيذ ضوابط العناية الواجبة الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واعتمد الفريق في على نتائج تقييم كل من جودة الضوابط العامة لمكافحة غسل الأموال، بالإضافة الى تقييم نقاط الضعف الكامنة في القطاع وكما مُبين في الشكل (17) ادناه :-

شكل رقم (17) نقاط الضعف النهائية للمحامين

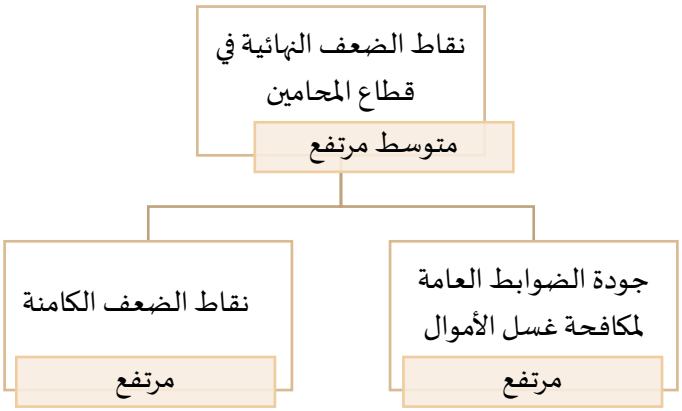

- **أولاً: تقييم جودة الضوابط العامة لمكافحة غسل الأموال**

تم تقييم جودة الضوابط العامة لمكافحة غسل الأموال بتقدير جودة (مرتفع) وذلك بناءً على نتائج تقييم فريق العمل لإثني عشر متغير تسمى (متغيرات المدخلات) والموضحة في الجدول (14) ادناه:

جدول رقم (14) نتائج تقييم متغيرات المدخلات في قطاع المحامين

متغيرات المدخلات العامة لجودة ضوابط مكافحة غسل الأموال- قطاع المحامين	تصنيف الجودة
شمولية الاطار القانوني الخاص بمكافحة غسل الاموال	مرتفع
فعالية أنشطة الإشراف/المراقبة	متوسط
توافر وإنفاذ العقوبات الإدارية	مرتفع
توافر العقوبات الجنائية	منخفض
توافر وفاعلية ضوابط الدخول	مرتفع
نزاهة الموظفين	متوسط مرتفع
إطلاع الموظفين على أنظمة مكافحة غسل الأموال	منخفض
فاعلية وظيفة الامتثال/ التنظيم	متوسط مرتفع
فعالية رصد الانشطة المشبوهة والابلاغ عنها	منخفض
توافر المعلومات المتعلقة بالمستفيد الحقيقي والوصول إليها	مرتفع
توافر بنى تحتية موثوقة لتحديد الهوية	مرتفع
توافر مصادر معلومات مستقلة	مرتفع

ثانياً/ ويمكن تلخيص نتائج متغيرات المدخلات أعلاه بستة عناوين رئيسية تسمّى (المتغيرات الوسيطة): والتي يتم قياسها بشكل غير مباشر عن طريق اداة البنك الدّولي، إذ أن كل متغير وسيط يتأثر بأكثر من متغير من متغيرات المدخلات ، وذلك وفق الجدول (15) والشكل البياني (17) التاليين:

جدول رقم (15) نتائج المتغيرات الوسيطة – قطاع المحامين	
المتغير	التصنيف
جودة العمليات	منخفض
جودة سياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال	متوسط مرتفع
جودة إطار العناية الواجبة تجاه العملاء	متوسط مرتفع
مستوى امتثال الموظفين	منخفض
جودة الإشراف على مكافحة غسل الأموال	متوسط
التزام وقيادة الإدارات	متوسط

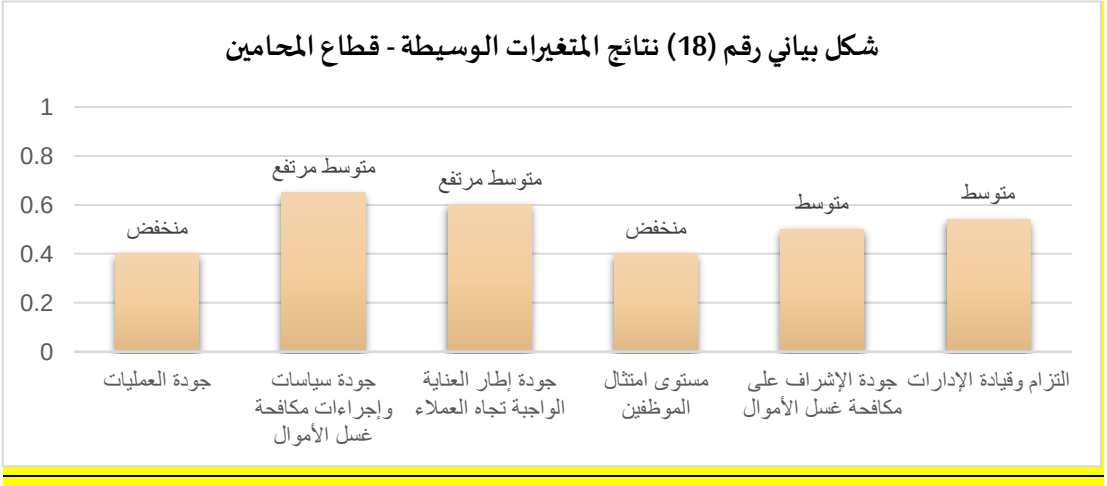

ثالثاً: تقييم نقاط الضعف الكامنة للمحامين :- إذ تم تقييمها بتصنيف (مرتفع)، وذلك بناءً على تحليل عدد من العوامل والموضحة بالجدول (15) أدناه:-

جدول (15) تقييم نقاط الضعف الكامنة في نوع المؤسسة المالية (المحامين)	
المتغير	التقييم
الحجم الإجمالي	مرتفع
مواصفات قاعدة العملاء	متوسطة المخاطر
مستوى النشاط النقدي	مرتفع
عوامل أخرى	
استخدام الوكلاء	منخفض
استخدام المنتج من قبل شخص مجهول	غير متوفر
صعوبة في تعقب سجلات المعاملات	صعب
بروز أنماط استغلال المهنة لغسل الأموال	موجود
استخدام المهنة للتهرب من دفع الضريبة أو في عمليات التزوي	موجود
الاستخدام غير المباشر للمنتجات	متوفر

الاستنتاجات والمعالجات:-

1-قلة الابلاغات عن شبهات غسل الاموال وتمويل الارهاب التي ترد من المحامين الى مكتب مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب

2-متابعة مدى الالتزام للمتطلبات المفروضة في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015 وضوابط العناية الواجبة.

3-ان يكون لدى نقابة المحامين خطة تفتيش مُصممة على النهج القائم على المخاطر ويعتمد عليها لغايات التفتيش والرقابة.

ثالثاً: المحاسبين والمدققين

تم تقييم نقاط الضعف النهائية لغسل الأموال في قطاع المحاسبين والمدققين بتصنيف (مرتفع)، حيث انه خلال الفترة مدار البحث لم يؤشر استغلال هذا القطاع بشكل ملحوظ في عمليات غسل الأموال من خلال استغلال الخدمات المقدمة من قبل هذا القطاع، اذ بينت الاحصائيات انخفاض عدد القضايا الواردة والخاصة بالمعاملات المشتبه بها بعمليات غسل الاموال في هذا القطاع . ومرد ذلك يعود الى عدة أسباب منها ضعف الفعالية من قبلهم بخصوص الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة الى مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، ويوضح الشكل الاتي رقم (19) التقييم النهائي لنقاط الضعف لغسل الاموال وكمايلي :-

شكل رقم (19) يتضمن تحديد نقاط الضعف النهائية للمحاسبين والمدققين .

- **أولاً: تقييم جودة الضو ابط العامة لمكافحة غسل الأموال**

تم تقييم جودة الضوابط العامة لمكافحة غسل الأموال بتقدير جودة (متوسط) وذلك بناءً على نتائج تقييم فريق العمل لإثني عشر متغير تسمى (متغيرات المدخلات) والموضحة في الجدول (15) ادناه:-

جدول رقم (15) نتائج تقييم متغيرات المدخلات في قطاع المحاسبين والمدققين	
غيرات المدخلات العامة لجودة ضو ابط مكافحة غسل الأ	**تصنيف الجودة**
شمولية الاطار القانوني الخاص بمكافحة غسل الأموال	**مرتفع جدا**
فعالية أنشطة الإشراف/المر اقبة	**متوسط مرتفع**
تو افر و إنفاذ العقوبات الإدارية	**متوسط مرتفع**
تو افر العقوبات الجنائية	**منخفض**
تو افر وفاعلية ضو ابط الدخول	**مرتفع**

نزاهة الموظفين	متوسط مرتفع
إطلاع الموظفين على أنظمة مكافحة غسل الأموال	مرتفع
فاعلية وظيفة الامتثال/ التنظيم	متوسط مرتفع
فعالية رصد الانشطة المشبوهة والابلاغ عنها	منخفض
تو افر المعلومات المتعلقة بالمستفيد الحقيقي والوصول إ	متوسط مرتفع
تو افر بنى تحتية موثوقة لتحديد الهوية	مرتفع
تو افر مصادر معلومات مستقلة	مرتفع

ثانياً: ويمكن تلخيص نتائج متغيرات المدخلات أعلاه بستة عناوين رئيسية تسمّى (المتغيرات الوسيطة):- والتي يتم قياسها بشكل غير مباشر عن طريق اداة البنك الدّولي، إذ أن كل متغير وسيط يتأثر بأكثر من متغير من متغيرات المدخلات ، وذلك وفق الشكل البياني(19) التاليين:

شكل بياني رقم (19) تائج المتغيرات الوسيطة - قطاع المحاسبين والمدققين

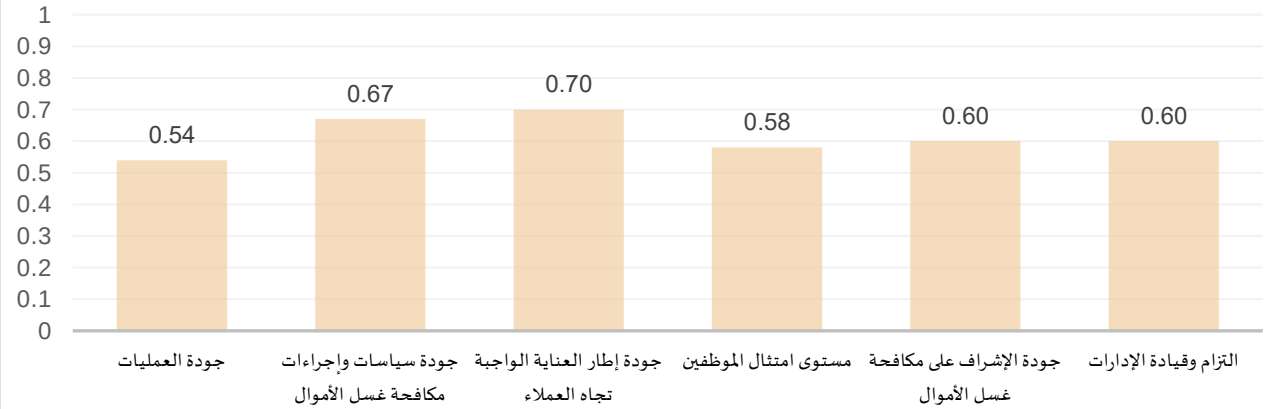

ثالثاً:- تقييم نقاط الضعف الكامنة في قطاع المحاسبين والمدققين

يتضمن هذا القسم تقييم نقاط الضعف الكامنة في قطاع المحاسبين والمدققين، إذ تم تقييمها بتصنيف (مرتفع)، وذلك بناءً على تحليل عدد من العوامل والموضحة بالجدول (16) أدناه:

جدول رقم (16) تقييم نقاط الضعف الكامنة في نوع المؤسسة المالية (قطاع المحاسبين والمدققين)

المتغير	التقييم
الحجم الإجمالي	مرتفع
مواصفات قاعدة العملاء	متوسطة المخاطر
مستوى النشاط النقدي	مرتفع
عوامل أخرى	
استخدام الوكلاء	منخفض
استخدام المنتج من قبل شخص مجهول	غير متوفر
صعوبة في تعقب سجلات المعاملات	صعب
بروز أنماط استغلال المهنة لغسل الأموال	موجود بشكل محدود

استخدام المهنة للتهرب من دفع الضريبة أو في عمليات التزوير	موجود
الاستخدام غير المباشر للمنتجات	متوفر

الاستنتاجات والمعالجات الرئيسية:

1-قلة الابلاغات عن شبهات غسل الاموال وتمويل الارهاب التي ترد من المحاسبين الى مكتب مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب .

2-تفعيل عملية الابلاغ عن المعاملات المشبوهة الى مكتب مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب من خلال نشر الوعي وتكثيف الدورات التدريبية وخلق الفهم الكافي بمخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب ومخاطر عدم الابلاغ عنها.

3-اعتماد الية لتصنيف العملاء وتحديد ذوي المخاطر المرتفعة منهم من اجل تحديد مستوى العناية الواجبة تجاه العملاء الممكن بذله اتجاه تعاملاتهم المالية .

رابعاً: قطاع العقارات

جاء تقييم نقاط الضعف النهائية لغسل الأموال في قطاع العقارات بتصنيف (مرتفع)، ، وذلك لسهولة التمويه للاموال غير المشروعة في شراء العقارات، واستيعاب القطاع اعلاه لمبالغ كبيرة نسبياً وإمكانية التعامل النقدي على نطاق واسع كاحد طرق الدفع في عمليات البيع والشراء للعقارات، اضافة الى التفاوت في اسعار العقارات تبعاً لاختلاف مواقعها الجغرافي والمباني المقامة عليها ، وحجم القطاع العقاري السائد وغير المنظم وكما مبين في الشكل رقم (20) الاتي تقييم نقاط الضعف للقطاع:.

الشكل (20) تقييم نقاط الضعف في العقارات

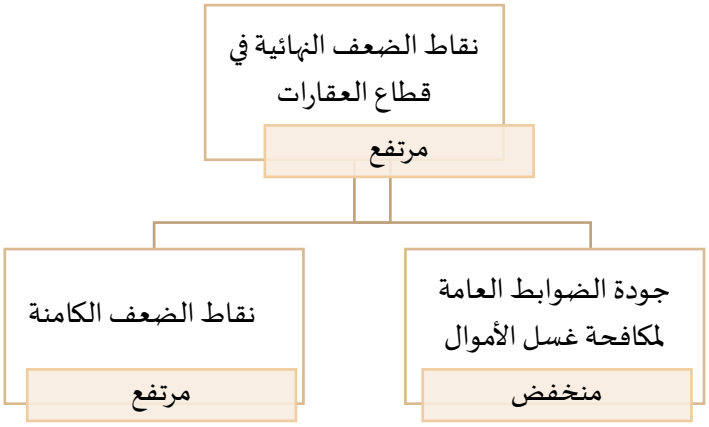

- **أولاً: تقييم جودة الضوابط العامة لمكافحة غسل الأموال**

تم تقييم جودة الضوابط العامة لمكافحة غسل الأموال بتقدير جودة (منخفض) وذلك بناءً على نتائج تقييم فريق العمل لإثني عشر متغير تسمى (متغيرات المدخلات) والموضحة ادناه في الجدول (16) الاتي:

ثالثاً: يتضمن هذا القسم تقييم نقاط الضعف الكامنة في قطاع العقارات: إذ تم تقييمها بتصنيف (مرتفع) ، وذلك بناءً على تحليل عدد من العوامل والموضحة بالجدول (17) أدناه

جدول رقم (17) تقييم نقاط الضعف الكامنة في نوع المؤسسة المالية (قطاع العقارات)	
المتغير	**التقييم**
الحجم الإجمالي	مرتفع
مواصفات قاعدة العملاء	مرتفعة المخاطر
مستوى النشاط النقدي	مرتفع
عوامل أخرى	
استخدام الوكلاء	متوفر
استخدام المنتج من قبل شخص مجهول	متوفر
صعوبة في تعقب سجلات المعاملات	منخفض
بروز أنماط استغلال المهنة لغسل الأموال	موجود بشكل محدود
استخدام المهنة للتهرب من دفع الضريبة أو في عمليات التزوير	غير موجود
الاستخدام غير المباشر للمنتجات	متوفر

الاستنتاجات والمعالجات الرئيسية :

1- امكانية استغلال قطاع العقارات من قبل غاسلي الاموال في التمويه للاموال غير المشروعة من خلال شراء العقارات، واذ ان استيعاب القطاع لمبالغ كبيرة نسبياً وإمكانية التعامل النقدي على نطاق واسع كاحد طرق الدفع في عمليات البيع والشراء للعقارات، وان الخطط التي تعتمد عليها في الرقابة والتفتيش شرط ان تكون مبنية على النهج القائم على المخاطر

2- اصدرت دائرة التسجيل العقاري ضوابطها الخاصة بمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب خلال منتصف العام 2022

3- محدودية الابلاغات عن المعاملات المالية المشبوهة الى مكتب مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب.

4- تفعيل الالتزام بضوابط العناية الواجبة رقم (1) لسنة 2022 واعتماد الية لتسديد ثمن او بدل بيع العقار من خلال الجهاز المصرفي بالنسبة للعقارات بما يضمن بذل اجراءات العناية الواجبة وتحول دون استغلال قطاع العقارات في غسل الاموال وتمويل الارهاب وتفعيل الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة .

الفصل الرابع : التقييم الوطني لمخاطر الارهاب وتمويل الإرهاب تم تقييم مخاطر تمويل الارهاب في العراق من خلال جمع البيانات والاحصائيات ذات الصلة وتحليلها، ونتج عن هذه العملية تقييمها بدرجة (**مرتفع**)، لكون ان التهديدات الإرهابية تم تقييمها بدرجة (مرتفع)، وتقييم نقاط الضعف الخاصة بتمويل الارهاب بدرجة (متوسط مرتفع)، ويوضح الشكل (21) الاتي

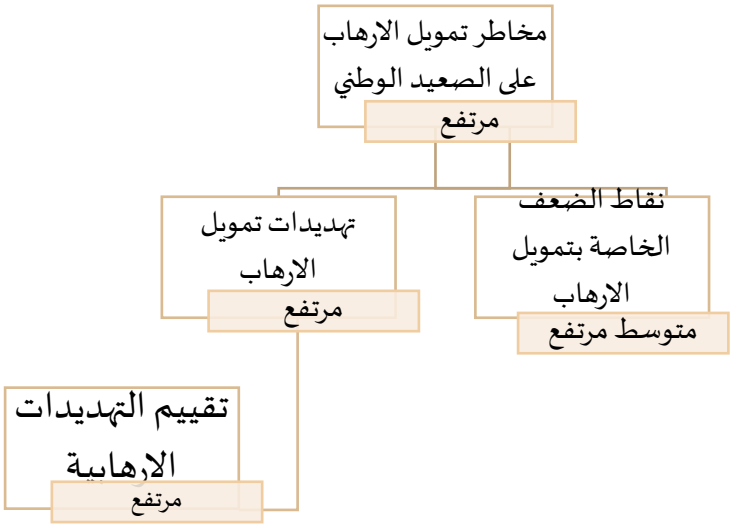

تم تحديد وحدة تقييم مخاطر تمويل الإرهاب التي تقوم على ثلاثة اقسام رئسية وهي (التهديدات ، نقاط الضعف ، الاستنتاجات والتوصيات) وتم اجراء تقييم مخاطر تمويل الارهاب من خلال تحديد وتحليل التهديدات ونقاط الضعف المحددة المتعلقة الانشطة الارهابية التي تواجه العراق، تم اجراء تحديد وتحليل التهديدات المتعلقة بالانشطة والمنظمات الارهابية اولاً، وثانيا اجراء تحديد وتحليل تهديدات تمويل الارهاب المرتبطة بالجماعات والانشطة الإرهابية، ونتج عن هذه العملية تصنيف مخاطر تمويل الارهاب على انها **(مرتفع)**

- تم اجراء تقييم مستوى الضعف من خلال تحديد نقاط الضعف والثغرات في انظمة مكافحة تمويل الارهاب التي تستغل في الانشطة الارهابية وتمويل الإرهاب، وتم التوصل الى ان هذا المستوى هو **(متوسط مرتفع)**.

- يُمثل مستوى تهديد تمويل الارهاب على الشكل (22) الخريطة ادناه (المحور الرأسي) كما تم تمثيل مستوى ضعف تمويل الارهاب على (المحور الافقي) منها، والذي يشير الى ان مستوى مخاطر تمويل الارهاب الاجمالي في العراق هو بمستوى **(مرتفع)**

الشكل (22) مستوى مخاطر تمويل الارهاب الاجمالي في العراق

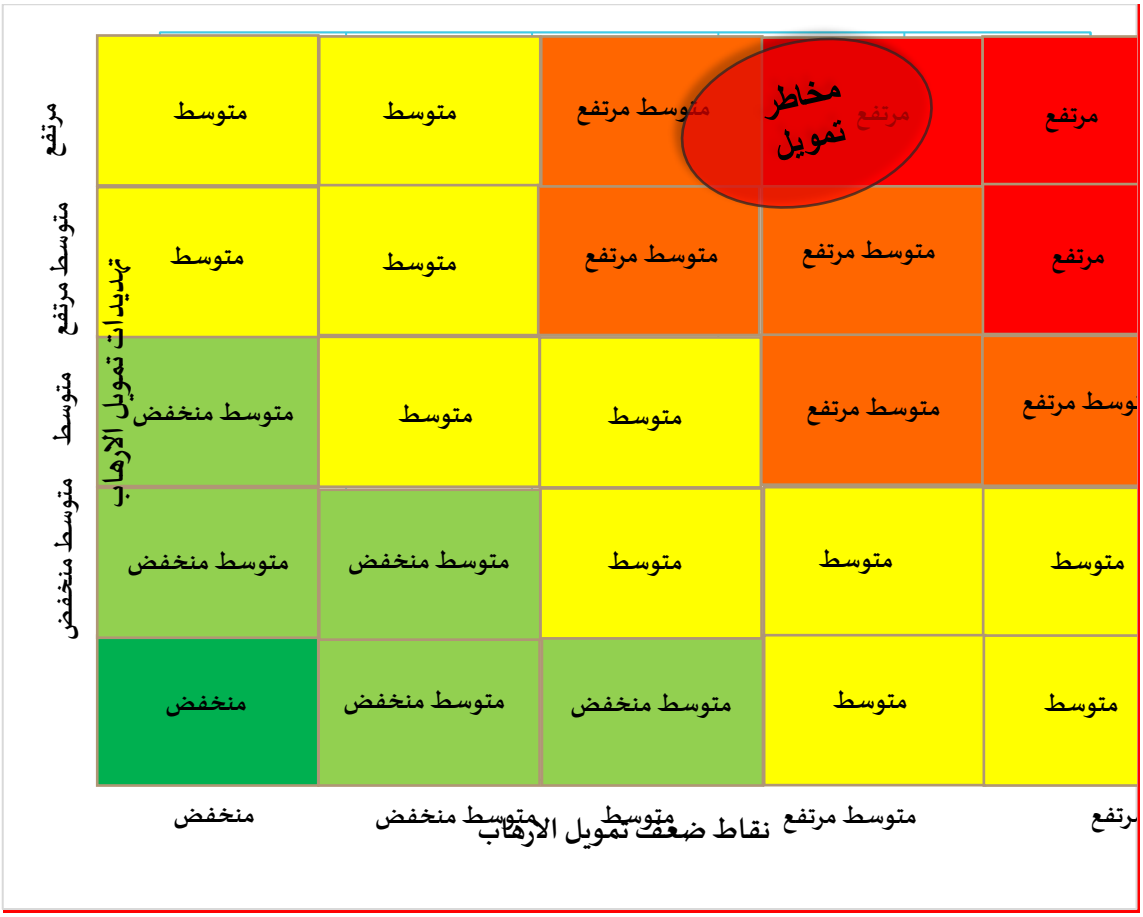

التهديدات الإرهابية وتمويل الارهاب

- التهديدات الارهابية

تم تقييم المستوى العام للتهديدات الارهابية لجمهورية العراق بأنها تواجه مستوى (**مرتفع**) ، حيث عانى العراق خلال السنوات الماضية من التهديدات الإرهابية لتنظيم القاعدة، وانبثق منهُ لاحقاً تنظيم داعش الإرهابي المعروفة أيضا باسم (الدولة الاسلامية في العراق والشام)، واعتمدت (داعش الإرهابية) على شبكات التمويل والتيسير لدعم العمليات وشن الهجمات على مستوى العالم ، وتحصل على مبالغ طائلة سنوياً من خلال الدعم المالي المباشر وغير المباشر من خلال الشركات والاعمال التجارية العالمية والاستثمارات وشبكات المانحين والفساد وانشطة غسل الأموال ومنها الاموال المولدة داخلياً التي تكون أما مجمعة داخل حدود الدولة او خارج حدود الدولة ، ومن مصادر مشروعة (كالتبرعات) أو مصادر غير مشروعة مثل (الأتاوات، الخطف، التهريب، الإبتزاز او الاموال والاثار المسروقة خلال فترة التمكين للتنظيم والتي تم خزنها في أماكن صحراوية... إلخ) ، وكالاتي:-

- تهديدات تمويل الارهاب:

تم تقييم المستوى العام لتهديدات تمويل الارهاب لجمهورية العراق بأنها تواجه مستوى (**مرتفع**)، وبينت الدراسات والاحصائيات المتوافرة ان **مصادر تمويل تنظيم داعش الإرهابي**، والتي تم تقييمها بدرجة (مرتفع)، حيث بلغت ميزانية تنظيم داعش الارهابي لعام 2014 حوالي (2.000.000.000) دولار (ملياري دولار)، وان ايرادات تنظيم داعش في عام 2015 بلغت ما يقارب (1.000.000.000) دولار (مليار دولار) ويمكننا تقسيم مصادر تلك الأموال الى (مصادر مشروعة، مصادر غير مشروعة) .

- نقاط الضعف الخاصة بتمويل الإرهاب

تم تحديد مستوى تأثير نقاط الضعف الخاصة بتمويل الارهاب على المستوى الوطني ب(**متوسط مرتفع**) استناداً للتحليل ادناه.

-**جودة التشريعات: تم منح هذا المتغير تقييم بمستوى (مرتفع)** استنادا الى قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015 العراقـي **كما** تم تقييم توافر وفاعلية القوانين والأنظمة المتعلقة بنظم العقوبات المالية المستهدفة للتوافق مع قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في إطار تمويل الإرهاب بمستوى(مرتفع)، .

- **جودة الاستخبارات : تم تقييم هذا المتغير بمستوى (متوسط)** حيث يعمل مكتب مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب على تلقي الابلاغات والمعلومات عن العمليات التي يشتبه بأنها تنطوي على تمويل ارهاب وذلك من قبل الجهات الملزمة بالابلاغ والجهات ذات الصلة بتبادل المعلومات ويتم على اساس ذلك تحليل المعلومات الواردة التي حصل عليها والعمل على استحصال وجمع معلومات اضافية اخرى مفيدة في اجراء التحليل المالي وتضمينها في قاعدة بيانات مركزية لدى المكتب واحالة الابلاغات التي تقوم على اسس معقولة للاشتباه في عمليات ذات صلة بتمويل الارهاب الى رئاسة الادعاء ,

-**تم تقييم فاعلية التعاون المحلي في مكافحة تمويل الإرهاب بمستوى (متوسط)** إذ تتحق فعالية التعاون المحلي متى ما كانت وحدات الإستخبارات المالية وجهات إنفاذ القانون والمحققين في جرائم تمويل الإرهاب وقضايا مصادرة الأموال والجهات والسلطات الأخرى تشترك بتبادل المعلومات الإستخبارية والخبرات اللازمة في مجال مكافحة تمويل الإرهاب.

- **فاعلية الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة المتعلقة بتمويل الإرهاب ورصدها وتحليلها: تم تقييم هذا المتغير بمستوى (متوسط) وذلك للأسباب التالية** حيث بلغ عدد البلاغات الواردة الى مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (211) بلاغ التي يشتبه بها تمويل الإرهاب كما تم تقييم عدد القضايا المحالة إلى الوكالات الموكلة تطبيق القانون/ التحقيقات المتعلقة بتمويل الإرهاب بتصنيف (متوسط)

- **مدى تناسب الموارد: تم تقييم هذا المتغير بمستوى (متوسط منخفض)** اذ على الرغم من اجراء خطط تدريبية سنوية استهدفت كافة الجهات المعنية في منظومة مكافحة تمويل الإرهاب على الصعيد الرقابي و التحقيقي من قبل مكتب مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب الا ان بعض الجهات المختصة تحتاج إلى المزيد من التحسينات من حيث العدد والتدريب المتخصص في مكافحة تمويل الارهاب اما الموارد المالية فقد تم تقييم تناسب الموارد المالية في مكافحة تمويل الإرهاب بمستوى (متوسط).

- **فاعلية التعاون الدّولي: تم تقييم هذا المتغير بمستوى (متوسط منخفض) وذلك للأسباب انه تم** تقييم الاساس القانوني للتعاون الدولي المرتبط بتمويل الإرهاب (مثل التشريعات والمواثيق) بمستوى (متوسط) كما تم **تقييم التعاون غير الرسمي في قضايا تمويل الإرهاب بمستوى (متوسط منخفض)**

- **الوعي والالتزام بمكافحة تمويل الإرهاب: تم تقييم هذا المتغير (متوسط مرتفع) وذلك لسبب انه**_تم تقييم الالتزام السياسي بمكافحة الإرهاب وتمويل الإرهاب بمستوى (مرتفع) وتم تقييم وعي والتزام واضعي السياسات والوكالات الموكلة بتطبيق القانون والاستخبارات بمكافحة تمويل الإرهاب بمستوى (متوسط مرتفع، اما العوامل الجغرافية والديموغرافية فقد تم تقييم هذا المتغير بمستوى (منخفض) لسبب ان الحدود العراقية ذات طبيعة جغرافية سهلية وهضبية وصحراوية أي عدم وجود عوائق جغرافية عدا المنطقة الشمالية والشمالية الشرقية كونها ذات طبيعة جبلية.

الا ستنتاجات والمعالجات : -

1. استخدمت المنظمات الارهابية في عمليات نقل وتحويل الاموال باستخدمات شبكات تحويل غير رسمية.
2. تمت المعالجة من قبل الحكومة العراقية والبنك المركزي العراقي من خلال اتخاذ اجراءات عديدة للسيطرة ومنها منع تعامل المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية في المناطق التي كانت تحت سيطرة تنظيم داعش الإرهابي وذلك باعمام البنك المركزي العراقي المرقم (9/2/185) المؤرخ 2014/7/3 والذي عمل على عزل تنظيم داعش عن النظام المالي العالمي . واحالة عدد كبير من المؤسسات المالية التي تعمل بدون ترخيص الى القضاء العراقي

قطاع منتجات الشـمول المالي المشـمولة بتقييم المخاطر :- على الرغم من وجود منتجات مختلفة تندرج تحت لواء الشـمول المالي في العراق الا ان فريق التقييم اعتمد على انجاز التقييم الوطني لمخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب على ثلاثة منتجات والتي ساهمت بشكل فعال في تعزيز الشمول المالي وينطبق عليها شروط منتج الشمول المالي والتي جاءت بمستوى تقييم **منخفض المخاطر** للقطاع ومن تلك المنتجات هي :

1) **المحفظة الالكترونية :** وهي وسـيلة من وسـائل الدفع الإلكتروني عبر الهاتف النقال يتم تسـجيلها لدى مزود الخدمة المرخص من البنك المركزي اعتماداً على مبادئ إعرف زبونك ورقم الهاتف الشخصي للزبون لتمكين الزبون من تنفيذ حركات الدفع بواسـطة الهاتف النقال وبسـقوف محددة من قبل البنك، وتم تقييمها بمسـتوى منخفض لسـبب ان جميع شـركات الدفع عبر الهاتف النقال مرخصـة من قبل البنك المركزي و يتم الاشـراف والمراقبة عليها بموجب نظام خدمات الدفع الالكتروني رقم (3) لسـنة 2014 بالاضـافة الى ضـوابط عمل مزودي خدمات الدفع عبر الهاتف النقال في عام (2020).
2) **بطاقات الدفع المسبق :** وهي البطاقات التي تصدرها المصارف ومزودي خدمات الدفع للعملاء حيث يكون الرصيد المتوفر بالبطاقة عند استلامها (صفر) ويجب ان يودع مبلغ محدد في حساب البطاقة وكلما تتم عملية باستخدام البطاقة يتم خصم من الرصيد المتوفر فيها وتكون بانواع متعددة فبعضـها يمكن تعبئتها مرة واحدة وبعضـها الاخر يمكن اعادة تعبئتها وبسـقوف محددة مسـبقا من البنك المركزي العراقي، وتم منح المنتج درجة تصـنيف (منخفض) لانه خاضـع لتعليمات البنك المركزي فيما يخص امن البطاقات والحدود المسـتخدمة للبطاقة. وكذلك فإن تسـوية الحركات المالية المنفذة عن طريق بطاقات الدفع المسـبق تتم من خلال المقسـم الوطني حيث تتوفر قاعدة بيانات شاملة لجميع الحركات مما سهل عملية الاشراف والمراقبة .
3) . **الخدمات المصـرفية عبر تطبيق الهاتف النقال Mobile Banking:-** وهي احدى الخدمات المصـرفية المقدمة عن طريق اسـتخدام تطبيقات الهاتف النقال وتم منح هذا المنتج درجة تصـنيف (منخفض) لانه خاضـع لراقبة وسـياسـات المصـرف صـاحب التطبيق كذلك تم تحد الحد الادنى لمعايير الأمان من قبل البنك المركزي والتي تتضـمن (توافر أنظمة العمل والقواعد التقنية وجميع مقومات حماية المعلومات والشـبكات والأنظمة وعلى سـبيل المثال لا الحصـر Firewall, Proxy, Intrusion Detection ..الخ) وتوافر أنظمة منع الإحتيال للضبط والسيطرة على عمليات الدخول إلى التطبيق وكذلك توافر إجراءات التشفير وآلية التعرف على الزبون عبر استخدام كلمة السر لمرّة واحدة (OTP) .

الاستنتاجات الخاصة بالشمول المالي

1. قلة انتشار POSبسبب عدم قبولها من قبل التجار
2. تدني معدلات قبول المدفوعات الرقمية في السوق .
3. انخفاض الثقة في القطاع المالي والمصرفي وطرق الدفع الرقمية، وانخفاض مستوى الثقافة المالية لدى المستهلكين ومن ضمنهم التجار

ملحق (1) تقييم مخاطر قطاع المنظمات غير الربحية العاملة في جمهورية العراق

تم تقييم مخاطر هذا القطاع في العراق **بمستوى (متوسط المخاطر)** وذلك استنـــــاداً الى المعايير الـ 12 الأساسية التي على ضوؤها تم التقييم حسب منهجية البنك الدولي والتدابير التي تم اتباعها والتي هدفت إلى مكافحة جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب حسب قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في العراق رقم 39 لعام 2015 والتعليمات والضوابط الصادرة بموجبهِ.

نظرة عامة عن الجهة الرقابية والإشرافية على قطاع المنظمات غير الربحية

1. تُعد دائرة المنظمات غير الحكومية إحدى دوائر الأمانة العامة لمجلس الوزراء، وهي الجهة الحكومية الرسـمية الوحيدة التي تعنى بشـؤون المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية (NGOs) في العراق وتعمل اسـتناداً الى قانون المنظمات غير الحكومية رقم(12) لعام 2010. كما وتخضـع الدائرة لقانون مكافحة غسـل الاموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لعام 2015، بالاعتماد على الدليل الإرشـادي الخاص بمؤشـرات الاشـتباه في غسـل الأموال وتمويل الإرهاب في قطاع المنظمات غير الحكومية الذي صَـدّرَعام 2016 وكذلك دليل مكافحة تمويل الإرهاب الصـادر خلال عام 2018 ، مع العلم ان الادلة اعلاه صـدرت بالتنسـيق مع مكتب مكافحة غسـل الأموال وتمويل الارهاب، وكذلك الحال بالنسـبة لاصـدار ضـوابط العناية الواجبة الخاصـة بمكافحة غسـل الأموال وتمويل الإرهاب بدائرة المنظمات غير الحكومية رقم (1) لسنة 2021.
2. القوانين والضوابط والادلة الارشادية التي تعمل بموجبها الدائرة ذات العلاقة بمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب هي كالاتي: -
   أ. قانون المنظمات غير الحكومية رقم (12) لسنة 2010.
   ب. ضـوابط العناية الواجبة الخاصـة بمكافحة غسـل الاموال وتمويل الارهاب الخاصـة بعملهم رقم (1) لسـنة 2021 (تم نشـرها على موقع مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وموقع دائرة المنظمات غير الحكومية).
   ت. نموذج الابلاغ عن المعاملات المشبوهة الخاصة بالمنظمات غير الحكومية.
   ث. اصدار دليل ارشادي لمكافحة عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب خاص بعملهم عام 2016.
   ج. دليل مكافحة تمويل الارهاب لعام 2018.
3. كما تعرض عدد قليل جداً من المنظمات غير الحكومية لأغراض تمويل الإرهاب خلال السـنوات الخمس السـابقة وان كافة المنظمات التي تم تصنيفها مرتفعة ومتوسـط المخاطر تخضع للتدقيق المكتبي والميداني مع وجود تفتيش بصورة مفاجئة في حال وجود وقائع محددة او شكوى تستدعي التحقيق منها.
4. وايضاً تقوم دائرة المنظمات غير الحكومية بالتعاون والتنسيق مع مكتب مكافحة غسـل الاموال وتمويل الارهاب باصدار ادلة ارشادية في مجال
5. مكافحة غسـل الاموال وتمويل الارهاب الخاصـة بقطاع المنظمات واصـدار الدليل الرقابي في ضـوء النهج القائم على المخاطر المعني بالمنظمات غير الحكومية، واعداد ورش تثقيفية حول مخاطر اسـتغلال المنظمات غير الحكومية في عمليات تمويل الارهاب كما وتقوم دائرة المنظمات غير الحكومية بمقاطعة بيانات العاملين في المنظمات غير الحكومية مع بيانات قوائم الحظر الدولية والمحلية قبل اتمام انشاء تسجيل المنظمات، والمتابعة المستمرة في مقاطعة البيانات مع قوائم الحظر الدولية والمحلية والموحدة.
6. تستخدم دائرة المنظمات غير الحكومية النهج القائم على المخاطر في عمليات التفتيش، ومن خلاله تم وضع معايير للإختبار يتم على إثره تصنيف ما إذا كانت المنظمة عالية/ متوسطة/ منخفضة المخاطر وقد اعتمدت تصنيف المنظمات حسب مخاطرها الا ان هنالك حاجة لان يكون ان تصنف المنظمات استنادا الى تعريف الفاتف لكي يتم تركيز اكبر على المنظمات التي تعمل بمجال جمع ومنح الاموال.
7. وحسـب ماموضـح في الجدول ادناه ، اذ تم الاعتماد في تقييم قطاع المنظمات غير الهادفة للربح من خلال (9) معيار وكما موضـح في الجدول (18) ادناه :

ت	المعايير الأساسية	التقييم
.1	شمولية الاطار القانوني الخاص بمكافحة غسل الأموال.	جيد
.2	فعالية أنشطة الاشراف / المر اقبة .	جيد
.3	تو افر و انفاذ العقوبات الإدارية .	جيد جداً
.4	تو افر و انفاذ العقوبات الجنائية .	جيد
.5	تو افر وفعالية ضو ابط الدخول .	جيد جداً
.6	نزاهة الموظفين .	جيد جداً
.7	اطلاع الموظفين على نظام مكافحة غسل الأموال .	جيد
.8	فعالية وظيفة الامتثال (التنظيم) .	متوسط
.9	فعالية رصد الأنشطة المشبوهة والابلاغ عنها .	متوسط

وخلال القيام بعملية تقييم مخاطر قطاع المنظمات غير الربحية فقد وجدت الحاجة لاعداد دراسة عن اليات حماية قطاع المنظمات من الاستغلال في تمويل الارهاب وقد تم اعداد الدراسة لغرض تحديد المجموعة الفرعية من المنظمات غير الربحية التي تشكل مخاطر في امكانية استغلالها في تمويل المنظمات الارهابية ومن خلال مرحلتين:-

الأولى: معنية بخلفية عملية التقييم لمخاطر استغلال المنظمات غير الربحية العاملة في العراق والتطرق الى المعايير والتوصيات الدولية المتمثلة بالتوصية (8) واهم ما جاء في مذكرتها التفسيرية، والورقة الصادرة عن الفاتف المتضمنة أفضل الممارسات الدولية لحماية قطاع المنظمات غير الربحية.

والثانية: تتضمن الأطر القانونية الصادرة عن جمهورية العراق لتنظيم وحماية قطاع المنظمات غير الربحية من الاستغلال لتمويل الإرهاب ويمكن من خلال ما ورد اعلاه وبعد الاستعانة برأي الخبراء في القطاع والقيام بالمراجعة للبلاغات الواردة الى مكتب مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب الخاصة بالمنظمات غير الربحية والتي صدرت بحقها قرارت حكم يمكن بالتالي تحديد ثلاثة مستويات في تصنيف درجة المخاطر للمنظمات غير الهادفة للربح وهي (مرتفع المخاطر ، متوسط المخاطر، منخفض المخاطر). وكما في الجدول (20) ادناه :-

درجة المخاطر	معايير الإختبار
درجة مخاطر عالية	–وجود المنظمات وعملها في مناطق النزاعات. –مجاورة البلاد لدول بها جماعات إرهابية. –المنظمات غير مجددة لترخيصها ومستمرة في مزاولة أنشطتها. –تمديد تراخيص المنظمات. –المنظمات أو الأعضاء الذين كثرت منهم الشكاوى.

	لخاص ذوي النفوذ (عند التقديم لتسجيل منظمة متجاوزين للاجراءات السليمة في التسجيل ، وضرو تدابير العناية الواجبة تجاههم والمقربين منهم). –المانحين من الدول عالية المخاطر. –المانحين من الأفراد أو المؤسسات المحظورين دولياً بموجب قرارات مجلس الأمن. دم الرقابة على أموال المنظمات المتأتية من مصادر أخرى مثل الحفلات الخيرية والأسواق الخيرية وط التبرعات الموضوعة في الاماكن العامة.
درجة مخاطر متوسطة	–وجود حسابات بنكية عديدة للمنظمة الواحدة. –أصول وممتلكات المنظمات التي لا تتناسب مع أنشطتها. –ضعف عملية المتابعة والتقييم الدورية وضعف الإمكانيات المالية المرصودة لها. –غياب عملية التفتيش المكتبي. –وجود الأجانب التابعين للمنظمات في الولايات.
درجة مخاطر منخفضة	–طبيعة عمل المنظمات من حيث القطاع الفني الذي يتطلب الدعم المالي المباشر. –الأشخاص المسيطرين على إدارة المنظمة. –هوية المانحين. –هوية المستفيدين الحقيقيين من أموال المنظمة. –ميزانيات المنظمات الضخمة التي لا تتناسب مع أنشطتها. –مصداقية التقرير المالي المراجع بواسطة مراجع قانوني.

لدى دائرة المنظمات غير الحكومية وعي بحجم تهديدات تمويل الارهاب التي قد يتعرض لها قطاع المنظمات غير الحكومية سيما الجهات التي شاركت فيه ، كما ان كافة المنظمات التي تم تصنيفها مرتفعة ومتوسط المخاطر تخضع للتدقيق المكتبي والميداني على اساس المنهج القائم على المخاطر، مع وجود تفتيش بصورة مفاجئة في حال وجود وقائع محددة او شكوى تستدعي التحقيق منها.

انواع التهديدات التي قد تتعرض لها المنظمات غير الربحية العاملة في العراق والتي تمثل مخاطر الاستغلال في تمويل الارهاب وتم التوصل اليها خلال الدراسة واجراء المقابلات مع العاملين في الجهة الرقابية والاشرافية تتمثل بالاتي (مصادر الاموال التي ترد للمنظمات، واستغلال المنظمة في مجالات غير المنشأة لاجلها، استغلال التقنيات في توزيع المساعدات والهبات ،وفي بعض الاحيان استغلال كوادر المنظمات ذاتها)

وبصدد تلك التهديدات اعلاه فقد اتخذت دائرة المنظمات غير الحكومية الجهة الرقابية على قطاع المنظمات العاملة في العراق ومن خلال التنسيق مع مكتب مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب عدة معالجات من خلال القانون رقم (12) لسنة 2010 وايضا تضمينها في ضوابط العناية الواجبة رقم (1) لسنة 2021

وكذلك من ضمن الإجراءات المتخذة من قبل دائرة المنظمات غير الحكومية باعتبارها الجهة الرقابية الإشرافية على قطاع المنظمات غير الربحية والإجراءات المتخذة من قبل مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومجلس مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب باعتبارهما السلطات العليا في العراق المختصتين في مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمسؤولة عن متابعة الالتزام الفني بالتوصيات الأربعين الصادرة عن الفاتف وكذلك فعالية ذلك الالتزام سيما فيما يتعلق بالمنظمات غير الهادفة للربح وإمكانية المحافظة عليها من الاستغلال لتمرير

وتمويل العمليات الإرهابية، فقد تم اصدار الدليل الرقابي للنهج القائم على المخاطر لاعتمادة في اجراء التفتيش الميداني والتدقيق من قبل الجهة الرقابية والاشرافية على القطاع وبما يتلائم مع المعايير الدولية ، اضافة الى ان دائرة المنظمات غير الحكومية نشرت على موقعها الالكتروني الرسمي الدليل الارشادي للتعرف عالمستفيد الحقيقي من التعاملات التي تجريها المنظمات .

ملحق رقم (2) تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاص باساءة استخدام الاشخاص الاعتباريين ومدى تو افر المعلومات حول المستفيد الحقيقي والوصول إليها

هدف التقييم الى تحديد كل من نقاط الضعف والتهديدات ، بما يتماشى مع واقع جمهورية العراق والجهود المبذولة لعملية الايفاء بالالتزامات الدولية ، وتتجلى اهمية اجراء تقيم لمخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب هو لتعزيز نزاهة وشفافية ، ولاجل مساعدة الجهات المعنية وذات الصلة للاستفادة من التقييم وتنمية مستوى الفهم لديهم عن مخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب وبالتالي صياغة منهج تدريبي وخطط التفتيش والرقابة في ضوء ذلك التقييم اضف الى ذلك لغرض مساعدة الجهات المعنية بالابلاغ عن المعاملات المالية المشبوهة على تعزيز قدراتهم من اجل اتخاذهم لتدابير في العناية الواجبة ازاء التعاملات المالية التي تتم من خلال استخدام الشركات الاعتبارية وكذلك تعزيز التعاون الدولي بشأن تبادل المعلومات مع السلطات المختصة دولياً على غرار البيانات المتعلقة بالمستفيد الحقيقي.

الجدول (21) يوضح نوع الشركة ونشاطها ووصف لكل منها

نوع الشركة	الوصف والنشاط
الشركات التضامنية	لايقل عدد الأشخاص الطبيعيين الذين يكونون شركة تضامنية عن 3 اشخاص ولا يزيد عددهم على 25 شخص يكون لكل منهم حصة في رأس مال الشركة ويتحملون على وجه التضامن مسؤولية شخصية وغير محدودة عن جميع التزامات الشركة وفقا لاحكام المادة 6/ ثالثاً) من قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997.
الشركات البسيطة	وهي نوع من انواع الشركات تتضمن عدد من الشركاء الطبيعيين لا يقل عددهم عن (2) ولايزيد عن (5) شخص وفقا لاحكام المادة وما يليها من قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997، وتكتسب الشركة البسيطة الشخصية المعنوية من تاريخ ايداع العقد في دائرة مسجل الشركات.
الشركات المساهمة	الشركة المساهمة المختلطة او الخاصة هي شركة اموال بالاسهم لاتتجاوز مسؤولية اي شريك فيها مقدار مساهمته في راس مالها شركة تتألف من عدد من الأشخاص لايقل عن خمسة يكتتب فيها المساهمون بأسهم في اكتتاب عام ويكونون مسؤولين عن ديون الشركة بمقدار القيمة الاسمية للاسهم التي اكتتبو بها. في حالة الشركة المساهمة شهادة التأسيس تصدر بعد الاكتتاب العام للاسهم وخلال 15 يوم من تاريخ تقديم المؤسسين المعلومات المبينة في المادة 46 من هذا القانون. المادة 22: تكتسب الشركة الشخصية المعنوية من تاريخ صدور شهادة تأسيسها وتعتبر هذه الشهادة اثباتا على شخصيتها المعنوية. المادة 23 : تكون الشركة المؤسسة في العراق وفق احكام هذا القانون عر اقية.
الخاصة (فردي)	هي شركة تتألف من شخص طبيعي واحد يكون مالكاً للحصة الواحدة فيها من اسم المؤسس حيث يكون اسمه محل اعتبار الشركة وفق احكام المادة 6/ ر ابعا من القانون .
الشركات الاجنبية	وهي عدد من الشركات المسجلة تعمل كفروع ومكاتب تمثيل لشركة اجنبية ويبلغ عددها (4315) شركة ويتم تسجيلها وفقا لاحكام نظام فروع الشركات الاجنبية رقم 2 لسنة 2017 وتسجل كل الانشطة عدا التي تخالف ولا تطابق التعليمات والقو انين العر اقية على غرار تجارة الاسلحة والمخدرات وغيرها من الانشطة المخالفة للقو انين والتعليمات.
الشركات التجارية	يحق لكافة الاشخاص الطبيعيين والمعنويين ان تؤسس شركات ذات نشاط تجارة عامة او تجارة متخصصة وفق احكام المادة 6 والمادة 12 من قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل وتمارس النشاط وفق احكام قانون التجارة المرقم 30 لسنة 1984.

وبشأن التعرف على المستفيد الحقيقي

أصدر مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب دليلا إرشاديا للتعرف على المستفيد الحقيقي. ويهدف الدليل إلى مساعدة المؤسسات المالية والمهن والاعمال غير المالية على اتخاذ الاجراءات الاحترازية الضرورية للتعرف على هوية المستفيد الحقيقي .وقد تضمن الدليل النطاق القانوني للتعرف على المستفيد الحقيق والآثار المترتبة عن عدم إكمال المعلومات عن المستفيد الحقيقي وعدم دقتها أو إرسالها في الوقت المناسب. من جهة أخرى، تضمن الدليل الوسائل التي يمكن استخدامها لإخفاء هوية المستفيد الحقيقي: الشركات الوهمية، الشركات المعقدة من حيث تحديد المستفيد الحقيقي والتي تحتوي على عدة طبقات من الملكية المشتركة باسم اشخاص اعتباريين اخرين، استخدام الاشخاص الاعتباريين بصف مدراء، اللجوء إلى مدراء اسميون صورة رسمية بحيث لا يتم الافصاح عن هوية المساهمين والمدراء الحقيقيين، المدراء والمساهمون الاسميون بصفة غسر رسمية مثل الشركاء المقربين وأفراد العائلة، الاستعانة بوسطاء وأمناء معلومات لتكوين الاشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية.

التهديدات من خلال النشاط

تم تحديد الانشطة التي يمكن ان يتم اساءة استخدامها في العراق بالاعتماد على المصادر المفتوحة وما تم تصنيفه دوليا بانها عرضة لعمليات غسل اموال او تمويل ارهاب، كذلك من خلال القضايا التي عمل عليها مكتب مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وجهات الحقيق المختصة وكالاتي (شركات الاستيراد ، الشركات التي لديها تعاقدات مع القطاع العام، شركات الاستثمار العقاري ، شركات التخليص الكمركي ، الشركات الاستشارية، الشركات النفطية، المؤسسات المالية، الانشطة الترفيهية (المولات و المطاعم والكافيهات ومحطات الوقود).

ومن خلال مراجعة الاطار التشريعي وفعالية الانشطة الخاصة بتنظيم الشركات والرقابة عليها ومدى توافر عقوبات وحسب ما يُبين الجدول (22) الاتي:

المعايير الأساسية	درجة التقييم
شمولية الاطار القانوني الخاص بمكافحة غسل الأموال.	متوسط مرتفع
فعالية أنشطة الاشراف / المر اقبة .	متوسط
تو افر و انفاذ العقوبات الإدارية .	جيد جداً
تو افر و انفاذ العقوبات الجنائية .	جيد جداً
تو افر وفعالية ضو ابط الدخول .	جيد جداً
نزاهة الموظفين .	جيد جداً
اطلاع الموظفين على نظام مكافحة غسل الأموال .	جيد
فعالية وظيفة الامتثال (التنظيم) .	متوسط
فعالية رصد الأنشطة المشبوهة والابلاغ عنها .	متوسط

الترتيبات القانونية :

لا توجد في جمهورية العراق الصناديق الإستئمانية الا انهُ توجد كيانات في العراق تتشابه مع الصناديق الإستئمانية في بعض السمات وتعرف بمسمى الأوقاف ، ولقد تم شمول الأوقاف بعملية تقييم المخاطر القطاع لغسل الاموال وتمويل الارهاب في جمهورية العراق والتي بينت نتائجه النهائية بأنه منخفض المخاطر بعد ان تم تحديد مستوى نقاط الضعف ومستوى التهديدات للأوقاف والتي جاءت بمستوى منخفض المخاطر من خلال الاعتماد في انجاز التقييم على تحديد وقياس وتحليل المخاطر والابلاغات الواردة الى مكتب مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وتحديد

التدابير والضوابط المتاحة في العراق وبمشاركة ممثلين عن الاوقاف وجهات انفاذ القانون مع الاستعانة بالخبراء في القطاع كذلك تجارب الدول الاخرى.

وقد بينت مخرجات التقييم لمخاطر استغلال الاوقاف في عمليات غسل الاموال او تمويل الارهاب (منخفض المخاطر) ولسبب ان الاوقاف مسيطر عليها من قبل الحكومة العراقية وكذلك تخضع للتشريعات العراقية وللسلطات القضائية وان عدم جواز نقل ملكية الوقف يُفقدهُ احد العناصر الجاذبة في الاستغلال من قبل غاسلي الاموال او ممولي الارهاب ولأن الاوقاف هي الجهة الحكومية التي تتحكم في إدارة الوقف وتوزيع الاعانات الخيرية المتأتية من إستثمار الوقف على المستفيدين من ذوي الاحتياجات الخاصة والارامل ويتم صرف الاعانات بعد التحقق من الظروف المعاشية والحاجة الفعلية منها ولسبب عدم وجود ما يُثبت تعرض الاوقاف خلال مدة سنوات اعداد التقييم لغسل الاموال او تمويل الارهاب لذا فأنهُ ذات مخاطر منخفضة .

وفيما يتعلق بالتهديدات ومن خلال فحص القضايا المدرجة في قواعد بيانات الخاصة بتقييم المخاطر الوطنية فلم يتبين وجود أية قضايا تفيد بإستغلال الاوقاف على المستوى الوطني وهذا ما يدعم تصنيف القطاع بأنه منخفض المخاطر .

يتطلب خلال الفترة القادمة :

1. تحديث دليل المستفيد الحقيقي ليكون شاملاً لكل القطاعات وعن مختلف انواع الاشخاص الاعتباريين ورفع مستوى وعي الدائرة بالمتطلبات ذات العلاقة وبشأن تطبيق المنهج القائم على المخاطر للاعتماد عليها عند تأسيس ومتابعة الشركات.
2. التوجيه بأهمية أن يكون للدائرة أدلة عمل للإجراءات الرقابية قائمة على المخاطر، مع اجراء تقييمات قطاعية لمدى اساءة استخدام الشركات.
3. من خلال عملية التقييم ظهرت هناك حاجة ملحة لإعادة تطوير وتصميم نظام تسجيل الشركة بالكامل بما يستجيب لمتطلبات التوصيات وذلك من خلال اطلاق مشروع متكامل عن انشاء سجل المستفيد الحقيقي مع تحديد العقوبات وتسهيل وصول الجهات المعنية الى ذلك السجل في حال مخالفة الافصاح عن المسستفيد الحقيقي وكما يلي :

المرحلة	الإجراء
المرحلة الأولى: تشخيص الوضع الحالي لسجل المستفيد الفعلي	استعراض النصوص التشريعية والتنظيمية التي تؤطر عملية تسجيل الشركات وجمع البيانات حول المستفيد الفعلي.
	تقديم سجل الشركات: كيفية التسجيل، نوع المعلومات التي تتوفر لدى سجل الشركات، أية تدابير تم القيام بها لتوفير معلومات حول المستفيد الفعلي.
	3- إعداد تقرير حول الوضع الحالي لسجل المستفيد الفعلي.
المرحلة الثانية: دراسة مدى استجابة السجل الحالي لمتطلبات المعايير الدولية (التوصية 24 و25).	استعراض التوصيات المتعلقة بالمستفيد الفعلي والنتيجة المباشرة رقم 5 و أهم المستجدات التي جاءت بها التعديلات حول التوصية 24 .
	2- دراسة موجزة حول مدى استجابة منظومة سجل الشركات لمتطلبات معايير مجموعة العمل المالي.
	إعداد تقرير حول أهم أوجه القصور في منظومة جمهورية العراق فيما يتعلق بتوفير المعلومات حول المستفيد الحقيقي في ضوء المعايير الدولية.
المرحلة الثالثة: دراسة مقارنة لتجارب الدول	1- تقديم ملخص عن تصنيف الدول بخصوص التوصية 24 و25 والنتيجة المباشرة 5 .
	2- إعداد قراءة حول تجارب الدول التي حصلت على تصنيف جيد في التوصيات المتعلقة بالمستفيد الف

	3- إعداد تقرير يتضمن نماذج من تجارب الدول لتمكين السلطات العراقية من اختيار النموذج الأنسب.
المرحلة الرابعة: وضع خطة عمل وتحديد الخطوات العملية لتحسين شفافية الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية و المستفيد الفعلي.	1- اقتراح خطة ومنهجية العمل لإصلاح منظومة المستفيد الفعلي على ضوء متطلبات التوصيتين 24 و25 لمجموعة العمل المالي(تحديد المحاور الرئيسية، كيفية تنظيم العملية، المتدخلون، المراحل والجدول الزمني لكل مرحلة...). - اقتراح الخطوات العملية لتحسين شفافية الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية والمستفيد الفعلي. إعداد تقرير حول خطة العمل والخطوات العملية المقترحة.
التقرير النهائي	إعداد تقرير شامل حول كامل المشروع المتعلق بالمستفيد الفعلي بجمهورية العراق.